بيت التمويل الكويتي (ش.م)

التقرير السنوي السادس ١٩٨٣

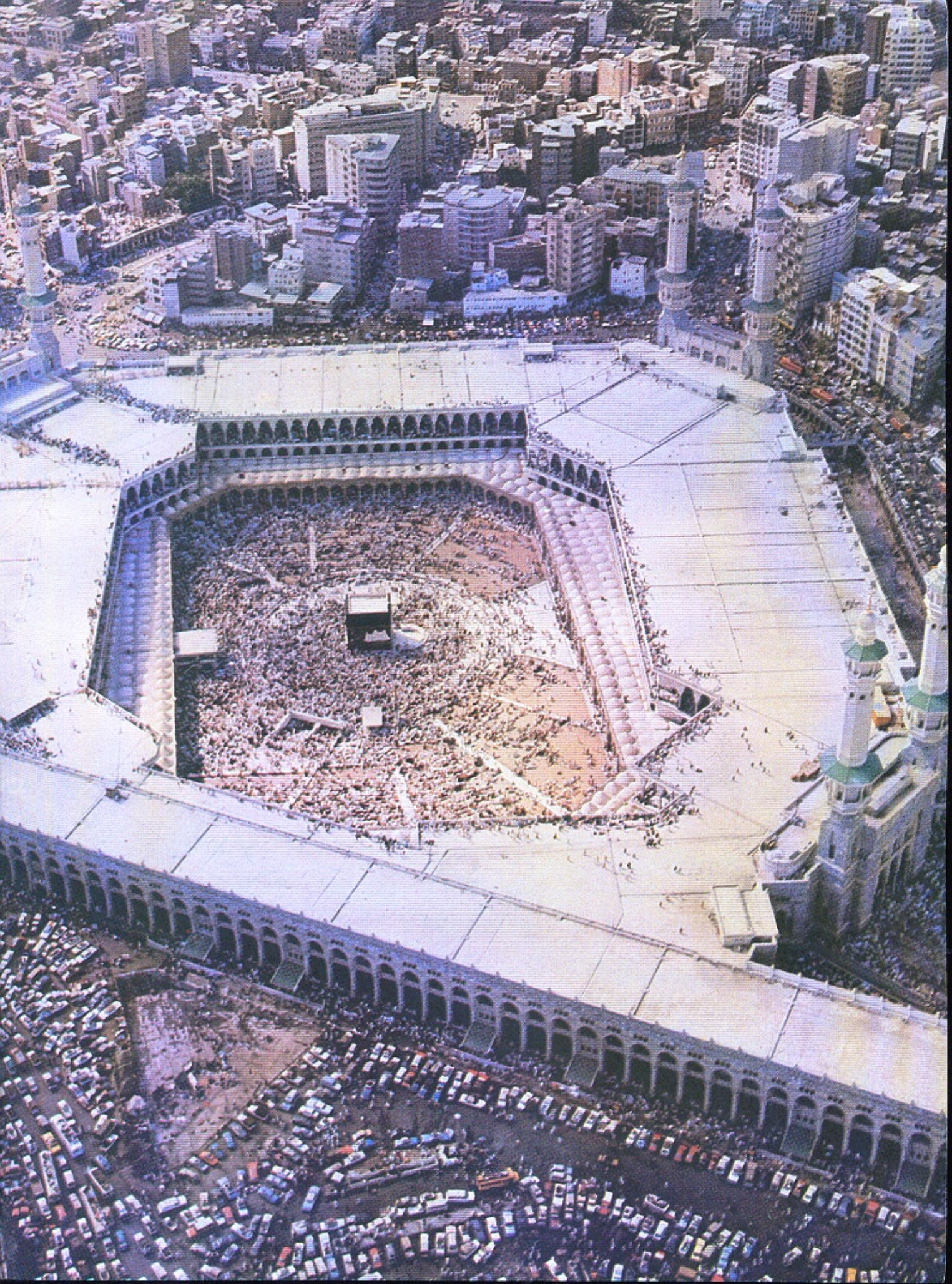

بيت التمويل الكويتي ش.م.

تأسس في الكويت
بتاريخ ٣ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧هـ
الموافق ٢٣ مارس سنة ١٩٧٧م

تقرير مجلس الادارة والميزانية العمومية
١٩٨٣

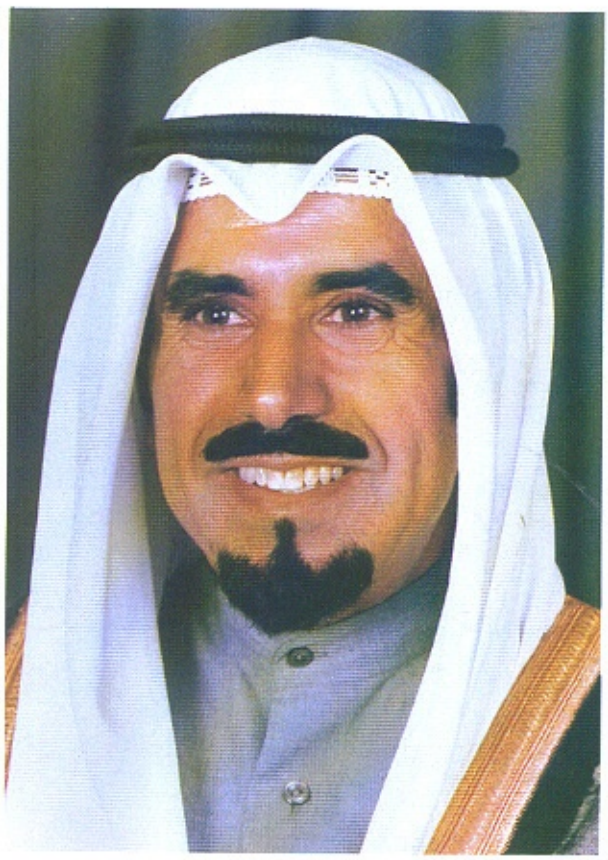

صاحب السمو أمير البلاد
الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

صاحب السمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح

المحتويات

	صفحة
أعضاء مجلس الادارة	٦
كلمة رئيس مجلس الادارة	٧
الاقتصاد العالمي	٢١
الاقتصاد الكويتي	٢٧
تقرير مراقبي الحسابات	٣٣
الميزانية العمومية	٣٤-٣٥
حساب الأرباح والخسائر وبيان التوزيع	٣٦
ايضاحات حول البيانات المالية	٣٧
فروع بيت التمويل الكويتي	٤٤

أعضاء مجلس الإدارة

أحمد بزيع الياسين
رئيس مجلس الادارة

فيصل عبدالمحسن الخترش
نائب رئيس مجلس الادارة

بدر عبدالمحسن المخيزيم
العضو المنتدب

الأعضاء

عبدالجليل أحمد الغربللي

خالد عبدالله الزير

علي عبدالكريم الفوزان

علي محمد المضف

محمّد علي الحضيري

محمّد يوسف الرومي

هزاع جاسم الحسيان

كلمة رئيس مجلس الادارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد

حضرات السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يسر مجلس ادارة بيت التمويل الكويتي أن يرحب بكم أجمل ترحيب في إجتماعكم السنوي السادس لتضع بين أيديكم أعمال ومنجزات مؤسستكم لعام ١٩٨٣ ولتتعاون سويا وتتكاتف جهودنا جميعا لتقييم مسيرتنا واعطائها مزيداً من الدفع نحو تحقيق الأهداف المنشودة .

ولا شك أنكم جميعاً مدركون للظروف الاقتصادية غير المواتية التي شهدتها البلاد منذ منتصف عام ١٩٨٢ وما نتج عنها من نتائج أثرت سلباً على كافة الانشطة الاقتصادية والمالية المحلية .

وقد تطلبت هذه التطورات السلبية القيام ببذل المزيد من الجهود لتجاوزها والمضي قدماً في تثبيت دعائم العمل المصرفي والاستثماري الاسلامي .

وفيما يلي نستعرض معكم أهم الانجازات التي وفقنا الله سبحانه وتعالى لتحقيقها خلال عام ١٩٨٣ :-

مجمع المنشى

أولاً : الخدمات المصرفية

واصل بيت التمويل جهوده في تطوير خدماته المصرفية والحرص على انجاز أعمال العملاء ومعاملاتهم بكفاءة وفعالية أكبر ، وذلك من خلال تبسيط وتحسين أساليب واجراءات العمل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تم ادخال اجهزة فنية متطورة وتوفير الخدمة الآلية في خمسة فروع ، والعمل جار لتوفيرها في الفروع الأخرى .

١ – شبكة الفروع

تم افتتاح فرع جديد في مبنى مجمع الوزارات ليصل عدد الفروع إلى عشرة ، بالاضافة إلى تطوير وتوسيع كل من فرعي حولي والفروانية وانتقاله الى مبنى جديد ، ويجري العمل في بناء فروع جديدة متكاملة لتغطي خدمات بيت التمويل الكويتي كافة أنحاء البلاد .

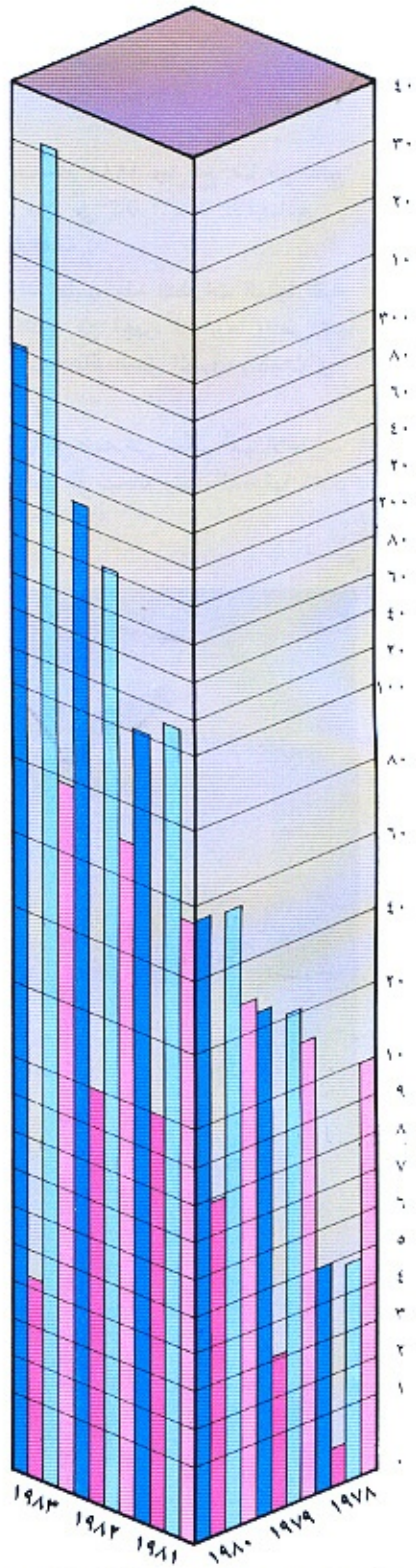

النمو في انواع الحسابات المختلفة للفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٣

يتم نقل كافة الحسابات إلى شبكة الحاسب الآلي (الكومبيوتر) .

٢ – الودائع الاستثمارية

لقد استقطب بيت التمويل الكويتي عدداً متزايداً من المودعين ، حيث بلغ مجموع الودائع من استثمارية وتوفير وحسابات جارية حوالي ٦٩٧٫٨ مليون دينار كويتي ، بزيادة ٤٧٫٣٪ عن العام السابق . كما ارتفع عدد الحسابات من ١٠٨٫١١٥ في عام ١٩٨٢ إلى ١٥٤٫٠٢٩ في عام ١٩٨٣ .

٣ – العمليات الائتمانية

نظراً لما شهدته السوق المحلية من تراجع النشاط الاقتصادي والتجاري في هذا العام ، فقد بذلت جهود مكثفة لجذب عملاء جدد . وتمكن بيت التمويل الكويتي ، بالرغم من الظروف غير المواتية ، من الحفاظ على مستوى معقول من نشاط الاعتمادات المستندية واعتمادات المرابحة بهدف استيراد مختلف السلع والبضائع ، وبشكل خاص الضرورية منها والتي تشكل أكثر من ٨٠٪ ، وقد بلغ حجم هذه العمليات أكثر من ٧٧ مليون دينار كويتي .

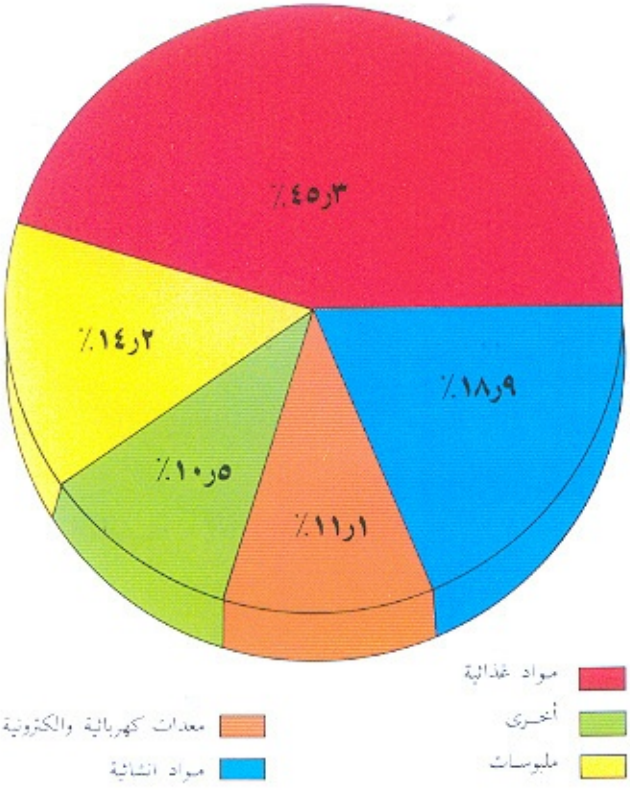

عمليات دائرة الاعتمادات بالتوزيع السلعي لعام ١٩٨٣

٤ – خدمات المراسلين

حرص بيت التمويل الكويتي على تعزيز وتوطيد علاقاته مع شبكة مراسليه المنتشرة في العالم ، سواء في البلدان الاسلامية أو غيرها . وتضم هذه الشبكة حالياً (١٤٨) مصرفاً بالمقارنة مع ١٠١ مصرف في عام ١٩٨٢ .

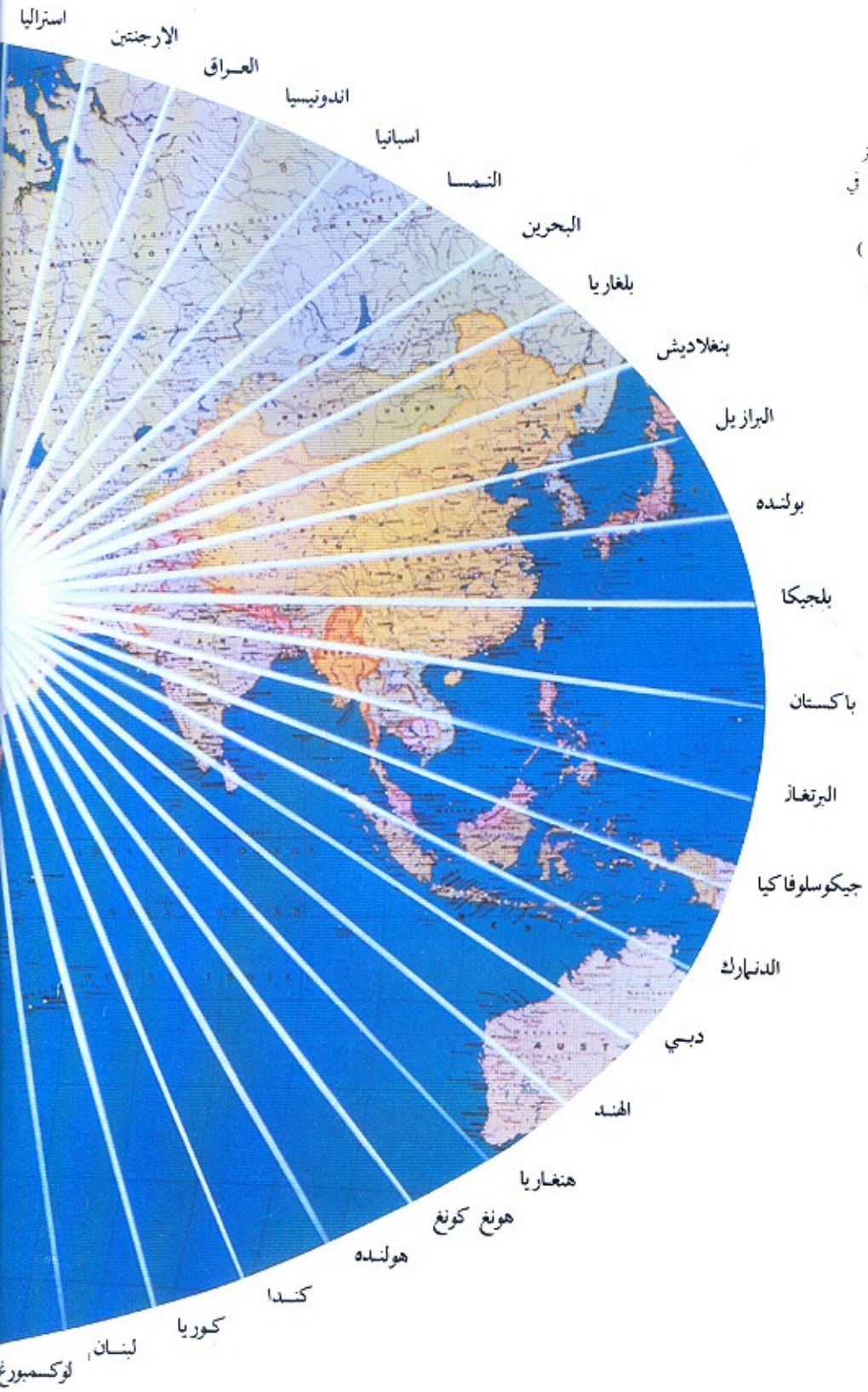

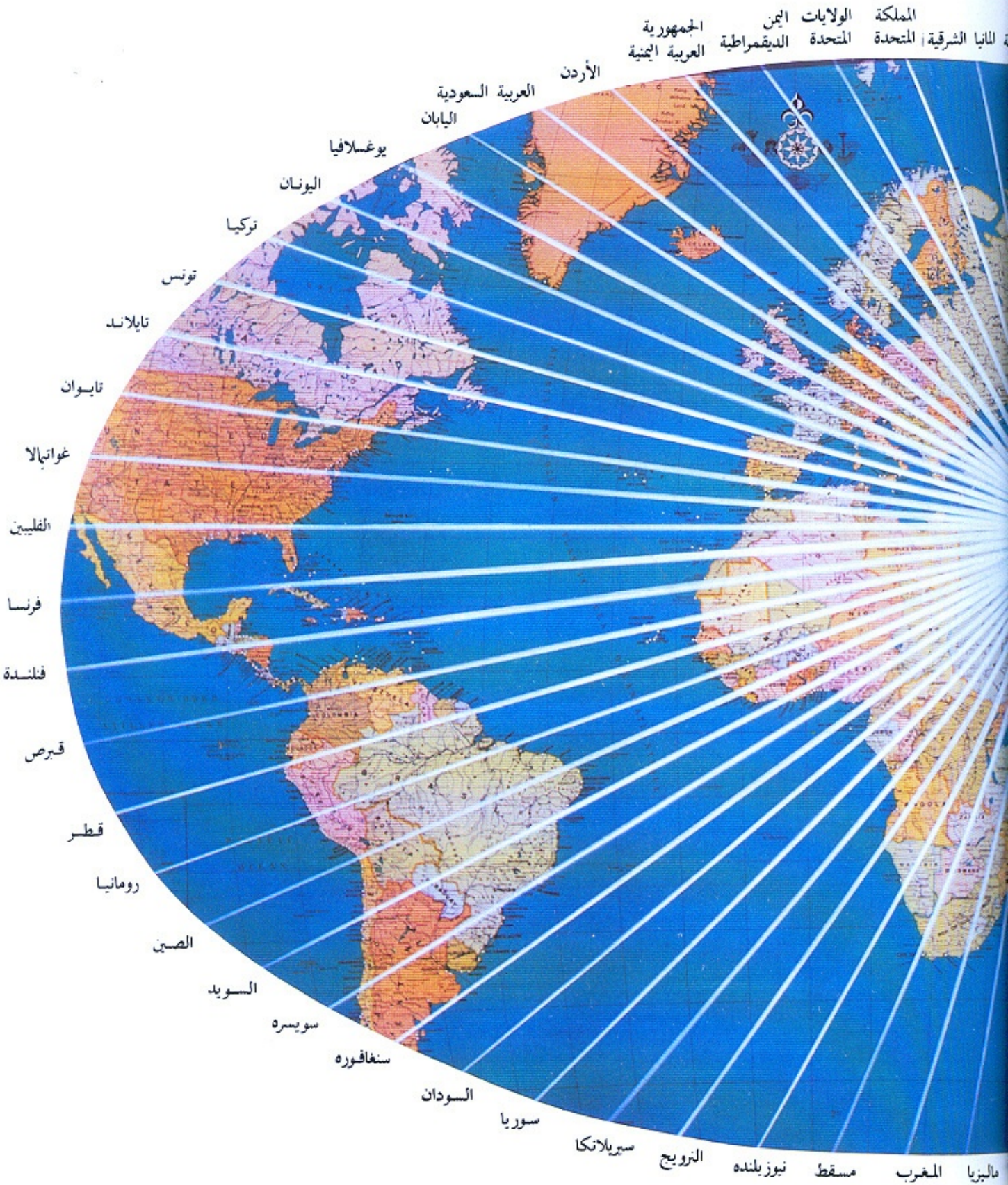
المملكة المتحدة
الولايات المتحدة
اليمن الديمقراطية
الجمهورية العربية اليمنية
الأردن
العربية السعودية
اليابان
يوغسلافيا
اليونان
تركيا
تونس
تايلاند
تايوان
غواتيمالا
الفلبين
فرنسا
فنلندة
قبرص
قطر
رومانيا
الصين
السويد
سويسره
سنغافوره
السودان
سوريا
سيريلانكا
النرويج
نيوزيلنده
مسقط
المغرب
ماليزيا

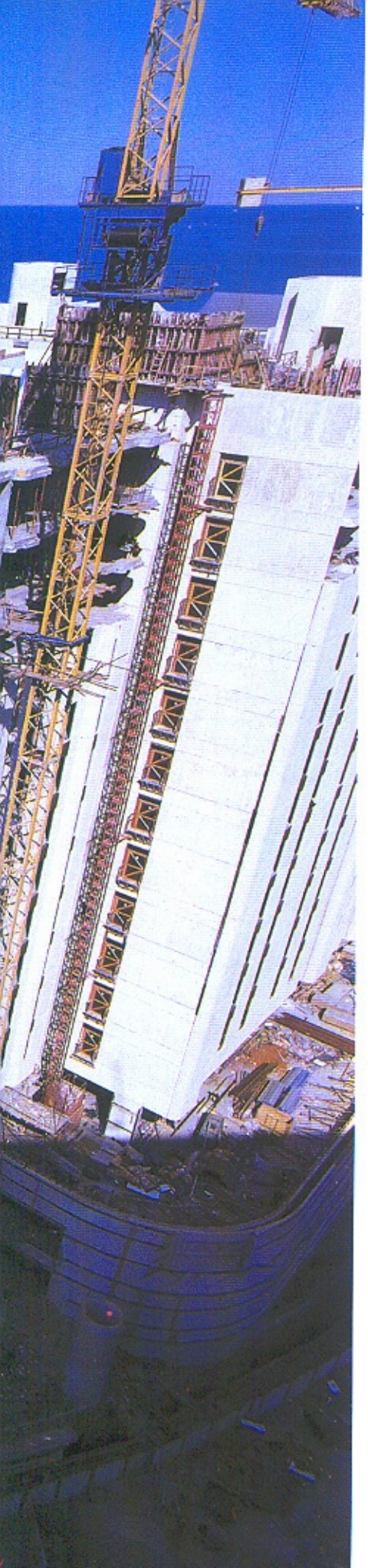

مجمع المثنى الضخم في شارع فهد السالم الذي يشغل مساحة اجمالية مسطحة تقارب ١٤٥ ألف متر مربع .

ثانياً : النشاط التجاري

تحقيقاً لسياسة توسيع وتنويع القاعدة الاستثمارية من ناحية ، ومكافحة الغلاء والاحتكار من ناحية أخرى ، فقد بذلت جهود مكثفة لتطوير وتصعيد النشاط التجاري ، وبشكل خاص توفير السلع الاستهلاكية الضرورية بأسعار مناسبة . وبالرغم من الظروف غير المواتية التي شهدتها السوق المحلية ، فقد استطاع بيت التمويل الكويتي تحقيق نمو جيد في حجم الاستثمار التجاري ، حيث بلغ اجمالي المبيعات حوالي ١٦ مليون دينار بزيادة ٤٩٫٣٪ عن العام السابق .

ثالثاً : الاستثمار والنشاط العقاري

استمر بيت التمويل الكويتي في تنفيذ سياساته الاستثمارية في مجال العقار والتي تهدف إلى توفير السكن الخاص للمواطنين الراغبين بأسعار مناسبة وذلك عن طريق توفير القسائم السكنية والقيام بتمويل بناء المساكن الخاصة .

وفي مجال الاسكان الاستثماري والمباني التجارية تم توجيه مزيد من الموارد نحو البناء ، فقد تم خلال العام انجاز عدد كبير من البنايات الاستثمارية . كما يسير العمل الآن في تنفيذ مشروع استثماري لبناء ٢٧ عمارة استثمارية في مختلف أنحاء البلاد بتكلفة اجمالية قدرها ٧٫٩ مليون دينار . كما تم خلال العام تنفيذ عدد من المباني الاستثمارية العائدة لعدد من عملاء بيت التمويل الكويتي .

ويضطلع بيت التمويل الكويتي بمشاريع إنشائية كبرى قطعت اشواطاً مختلفة . ففي مبنى المثنى الاستثماري يتوقع ان يتم انجاز الاعمال الخرسانية في فبراير ١٩٨٤ وبدأ العمل في المرحلة الثانية من مشروع المقر الرئيسي حيث تم انجاز السراديب الثلاثة .

وحرصاً على ضمان توفير دخل ثابت ومعقول ، فان لدى بيت التمويل الكويتي حالياً ١٢٠ بناية يقوم بتأجيرها باسعار مناسبة . وقد بلغ عائد هذه العمارات خلال عام ١٩٨٣ حوالي ٤ ملايين دينار بزيادة نسبتها ٣٣٪ عن العام الماضي .

وبجانب ذلك يقوم بيت التمويل الكويتي بتنفيذ المهام الموكلة اليه في ادارة الممتلكات العقارية لبعض العملاء من المتعاملين في سوق الاسهم .

رابعاً : الاستثمارات الدولية

بجانب الخطوات التي تم اتخاذها في مجال تنويع وتوسيع قاعدة الاستثمارات المحلية ، فقد امتدت الأنشطة الاستثمارية وتنوعت لتشمل دولاً أخرى وفي مقدمتها الدول الاسلامية وذلك بهدف خدمة شعوب هذه الدول وتعزيز التعاون المصرفي والاستثماري مع المؤسسات المالية الاسلامية .

وهكذا فقد ازداد حجم الايداعات الاستثمارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية بنسبة ١٢٥٪ حيث بلغ مجموع هذه الودائع حوالي ٥٫٤ مليون دينار بالمقارنة مع ٢٫٤ مليون دينار في العام الماضي .

هذا بالاضافة إلى تطوير وتوسيع عمليات التجارة الخارجية عن طريق بنك التنمية الاسلامي وبعض المؤسسات الأخرى . وقد بلغت جملة الاموال التي استثمرت في هذا الجانب حوالي ٥٢ مليون دينار .

كما تم الشروع في الاستثمار في عدد من القطاعات الاستثمارية المتنوعة كعمليات التأجير وغيرها . وتبذل جهود مكثفة من أجل استكشاف مزيد من الفرص الاستثمارية المحلية والخارجية .

خامساً : المساهمات والمشاركات

انطلاقا من مبدأ تنويع الاستثمارات وتدعيم المؤسسات المالية الاسلامية والعمل على انشاء المزيد منها ، فقد قام بيت التمويل الكويتي بالمساهمة في عدد من المؤسسات المالية الاسلامية هي :-

- بنك البحرين الاسلامي ويساهم بيت التمويل الكويتي بنسبة ٧ر٨٪ من اسهم البنك .
- شركة البحرين الاسلامية للاستثمار (البحرين) ويملك بيت التمويل الكويتي ٢٠٪ من الأسهم .
- بنك التضامن الاسلامي السوداني ويملك بيت التمويل الكويتي ٥٪ وقد تم مؤخراً زيادة رأس المال المصرح به من ٢٠ مليون دولار إلى ٥٠ مليون دولار .
- المصرف الاسلامي الدولي (لكسمبرج) ويملك بيت التمويل الكويتي ١٥٪ من أسهم المصرف ، علماً بأنه تم رفع راس مال المصرف من ١٠ مليون دولار أمريكي إلى ٣٠ مليون دولار .
- الشركة الاسلامية الدولية للسمعيات والبصريات (القاهرة) وقد ساهم بيت التمويل الكويتي بنسبة ١٠٪ في تأسيس الشركة .
- بنك فيصل الاسلامي السوداني (السودان) .
- بنك دكا الإسلامي الدولي (بنغلادش) .
- شركة انظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية المملوكة بالكامل لبيت التمويل الكويتي . وقد تم زيادة رأس مال الشركة إلى مليون دينار .

وتجدر الاشارة إلى وجود عدد من مشروعات إنشاء مؤسسات مالية اسلامية من المؤمل أن ترى النور قريباً .

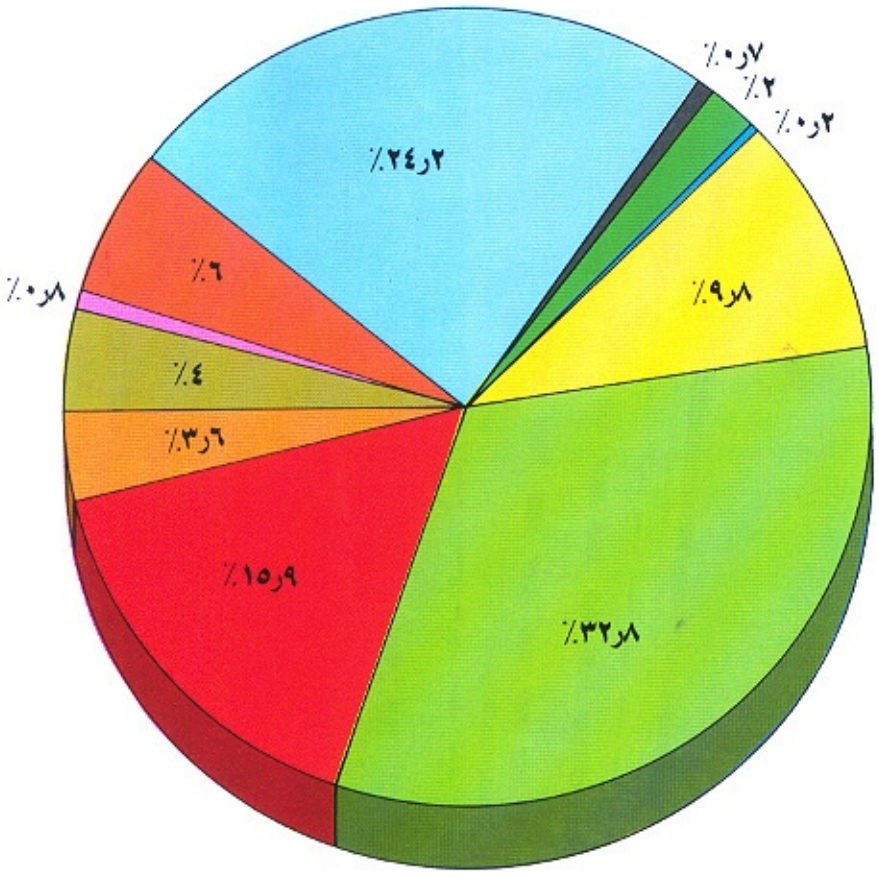

المحفظة الاستثمارية ١٩٨٣

- تمويلات للاعتمادات المستندية وعقود المرابحة
- ودائع استثمارية لدى مؤسسات مالية اسلامية
- مرابحات التجارة الخارجية - مؤسسات مالية اسلامية
- استثمارات ببيوع الأجل وبيوع المرابحة
- استثمارات أخرى
- اعمال انشائية قيد التنفيذ
- استثمارات تجارية
- مباني
- قسائم
- أراضي غير منظمة
- سندات عقار

سادساً : خدمات ونشاطات أخرى

واصل بيت التمويل الكويتي مساهمته الفعالة في المجالات الأخرى من اجتماعية وثقافية وغيرهما وأهمها :

١ – قام بيت التمويل الكويتي بالاشتراك مع بنك دبي الاسلامي وبنك البحرين الاسلامي وشركة البحرين الاسلامية للاستثمار بتنظيم المؤتمر الثاني للمصرف الاسلامي والذي عقد بالكويت خلال الفترة ٢١ – ٢٣ مارس ١٩٨٣ . وقد دعي لهذا المؤتمر عدد من علماء الفقه الاسلامي ليبينوا رأي الفقه الاسلامي فيما يتم عرضه من أبحاث وما تقوم به البنوك الاسلامية من أعمال . وقد قدمت في هذا المؤتمر ستة بحوث غطت أهم أعمال البنوك الاسلامية وجوانبها الشرعية . وقد خرج المؤتمر بحصيلة وافرة من النتائج القيمة تمثلت في فتاوي وتوصيات لجنة العلماء التي بلغت خمسة عشر فتوى وتوصية تعتبر معالم تنير الطريق أمام أعمال البنوك الاسلامية .

٢ – شارك بيت التمويل الكويتي في عدد من المؤتمرات والندوات في داخل البلاد وخارجها التي تهدف إلى توطيد دعائم وأسس المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية ، وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها والنهوض باقتصاديات البلاد الاسلامية والعمل لصالح شعوبها .

٣ – الرد على استفسارات وتساؤلات المواطنين والعملاء وتقديم النصح والمشورة لهم فيما يتعلق باحكام الشريعة الاسلامية في المعاملات المالية واصدار الفتاوي الشرعية من خلال هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدى بيت التمويل الكويتي .

٤ – إصدار الكتيبات والنشرات والمجلات بالاضافة إلى عقد الندوات والمحاضرات التي تهدف إلى زيادة الوعي الديني لدى الموظفين وتعميق إدراكهم وتفهمهم للأحكام الاسلامية فيما يتعلق بالجوانب المختلفة للمعاملات المالية . وقد كانت آخر المساهمات في هذا الجانب إصدار مجلة النور لتقديم منبر جديد للمساهمة في تطوير وتعميق المفاهيم الاقتصادية الاسلامية نظرياً وعملياً .

٥ – واصل صندوق الزكاة والخيرات في بيت التمويل الكويتي القيام بتجميع أموال الزكاة والتبرعات وانفاقها في أوجهها الشرعية في الكويت والبلدان الاسلامية .

٦ – الاستمرار في منح القرض الحسن بموجب الشروط والاولويات المحددة لذلك .

نماذج من المستندات المصرفية المستخدمة في عدد من العمليات

التنظيم الاداري والموارد البشرية

لقد تم احداث بعض التعديلات والتغييرات على الهيكل التنظيمي العام ، وعلى مستوى القطاعات والدوائر ، وذلك من أجل مواكبة التوسع المتزايد في نشاطات بيت التمويل من ناحية ، ومن ناحية أخرى النهوض بمستوى الاداء وتقديم خدمة أفضل للعملاء . هذا بالاضافة إلى تبسيط وتحسين أساليب واجراءات العمل وادخال أجهزة فنية متطورة .

ومن ناحية أخرى ، حرص بيت التمويل على دعم وتعزيز جهازه الوظيفي بالكفاءات والمهارات اللازمة في مختلف التخصصات . وقد وصل عدد العاملين إلى (٦٥٣) موظفاً بزيادة (١١٣) موظف عن العام الماضي . كما بذلت جهود مكثفة لرفع مستوى اداء هذا الجهاز من خلال عقد المزيد من الدورات والندوات التدريبية لمختلف المستويات وفي مختلف التخصصات ، ومن خلال التدريب اثناء العمل للمعينين الجدد ، وقد شارك في هذه البرامج والدورات أكثر من نصف العاملين .

حضرات السادة المساهمين الكرام ،

توضح النتائج المالية بنهاية ديسمبر ١٩٨٣ أن اجمالي الميزانية العمومية قد بلغ ٨٤٣ر٩٤٤ر٤١٨ ديناراً بزيادة نسبتها ٣٩ر٦٪ عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٨٢ .

وبلغت جملة الموجودات ٧٩٩ر٠٤٢ر٢٥٨ دينار بالمقارنة مع ٥٦٨ر٧١٨ر٩٢٩ دينار عام ١٩٨٢ أي بزيادة نسبتها ٥ر٤٠٪ .

وباستعراض جانب الأصول تتضح الجهود الاستثمارية التي بذلت خلال عام ١٩٨٣ في تنويع وتوسيع المحفظة الاستثمارية لبيت التمويل الكويتي . فعلى الصعيد المحلي توسعت الاستثمارات لتغطي معظم القطاعات الانتاجية مع التركيز على تلبية المتطلبات الأساسية للمواطنين كالسكن والسلع الغذائية والضرورية الأخرى عبر مختلف الأنشطة التجارية والعقارية والانشائية والخدمية .

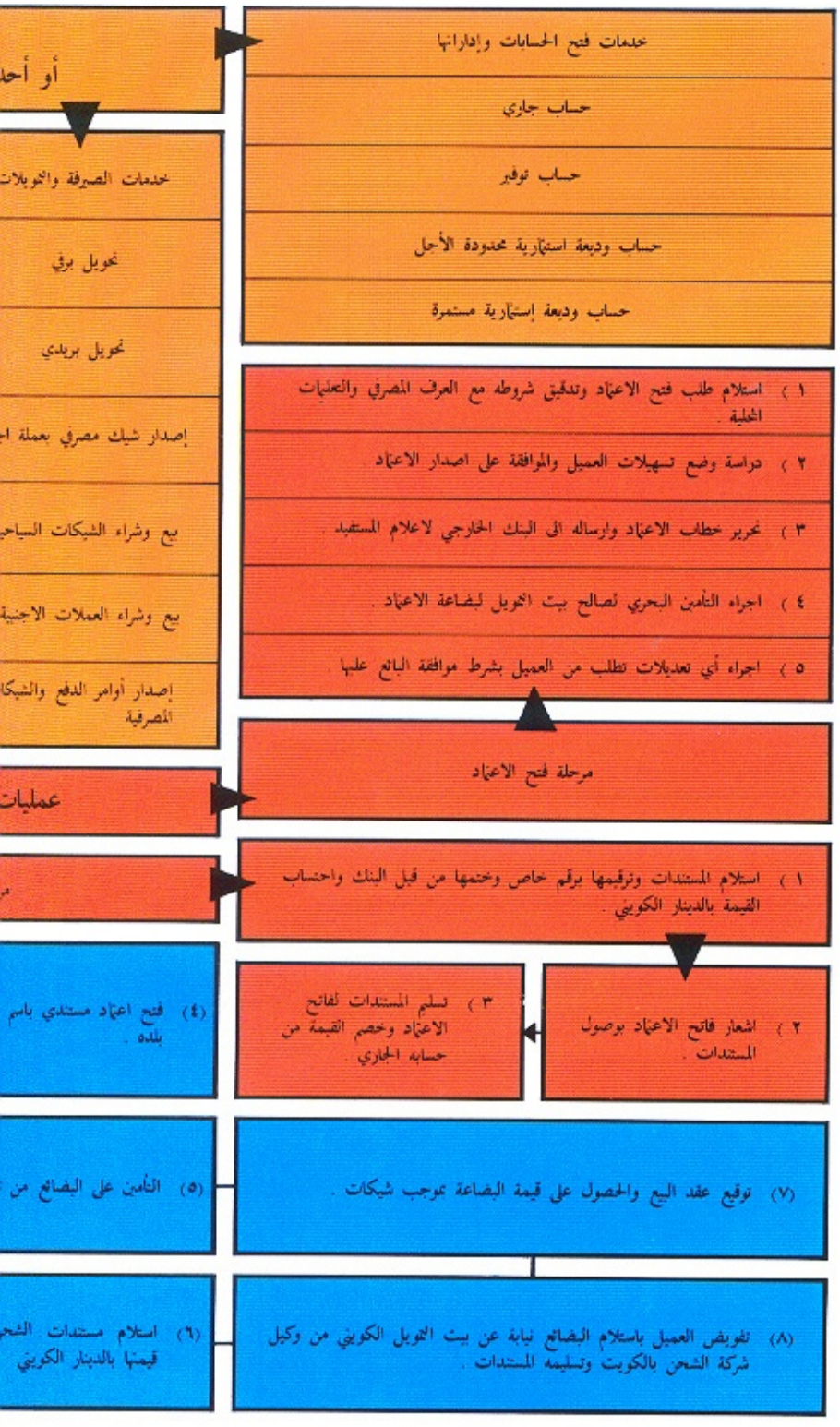

خطوات العميل في القطاع المصرفي

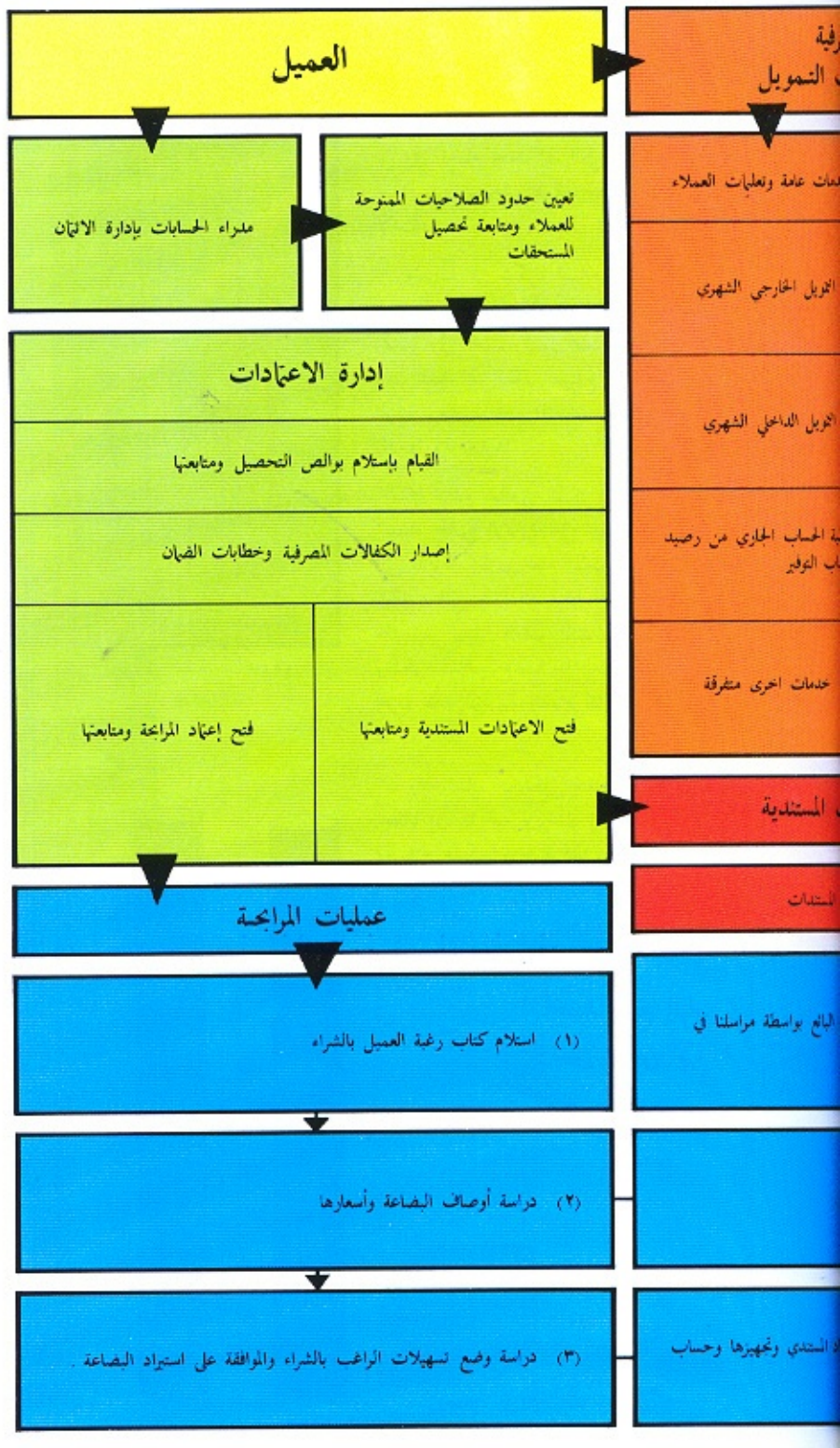

وعلى الصعيد الخارجي زاد بيت التمويل الكويتي في تعامله مع البنوك الاسلامية حيث ارتفعت إيداعاته الائتمانية لدى البنوك الاسلامية المزيلة بنسبة ١٢٥٪ عام ١٩٨٣ إلى ٤ر٥ مليون دينار . كما قام أيضا بزيادة مساهماته في عمليات تمويل التجارة الخارجية للدول الاسلامية عن طريق بنك التنمية الاسلامي والبنوك الاسلامية الأخرى حيث بلغت قيمة هذه التمويلات ٣ر٤٠ مليون دينار بزيادة نسبتها ٦٢٪ عن عام ١٩٨٢ . كما شرع بيت التمويل خلال ١٩٨٣ في تمويل التجارة الدولية عبر مؤسسات مالية دولية استثمارية وبلغت قيمة هذه الاستثمارات حوالي ٨ر٥٦ مليون دينار ملتزمين بذلك تطبيق أحكام فقه المعاملات في الشريعة الاسلامية .

وفي جانب الموارد ، بلغت جملة الودائع بنهاية عام ١٩٨٣ مبلغ ٦٩٧ر٨٣٤ر٩٨٧ دينار بزيادة نسبتها ٣ر٤٧٪ عن عام ١٩٨٢ .

أما حقوق المساهمين التي تمثل رأس المال المدفوع بالاضافة إلى إجمالي الاحتياطيات ، فقد بلغت ٣٥ر١٨٥ر٠٤٧ دينار . هذا وقد إزداد رأس المال المدفوع بنسبة ٢٥٪ من ١٤ر٩٦١ر٠١٩ دينار عام ١٩٨٢ إلى ١٨ر٧٠١ر٢٧٤ دينار بنهاية عام ١٩٨٣ .

وبلغت الايرادات من مجمل الانشطة المختلفة ٤٢ر٠٨٣ر٠٧٤ دينار . وبعد خصم المصاريف والمخصصات بأنواعها والتي بلغت ٥ر٣٦٠ر٣٧٧ دينار ، فان صافي الربح المحقق عام ١٩٨٣ بلغ ٣٦ر٧٢٢ر٦٩٧ دينار .

وقد تم توزيع الأرباح على الودائع المختلفة بالنسب الآتية :

١ – حسابات الودائع الاستثمارية المطلقة المستمرة ٥ر٧٪
٢ – حسابات الودائع الاستثمارية المطلقة لسنة ٦ر٦٦٧٪
٣ – حسابات التوفير الاستثمارية المطلقة ٥٪

النمو في الموجودات ١٩٧٨ – ١٩٨٣

مليون د.ك

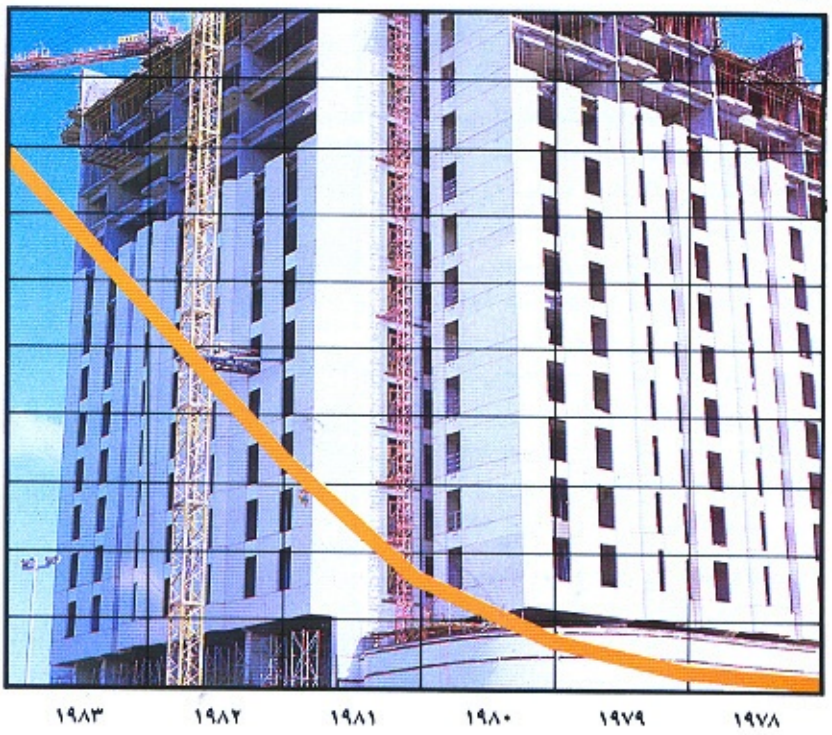

النمو في حقوق المساهمين ١٩٧٨ – ١٩٨٣

مليون د.ك

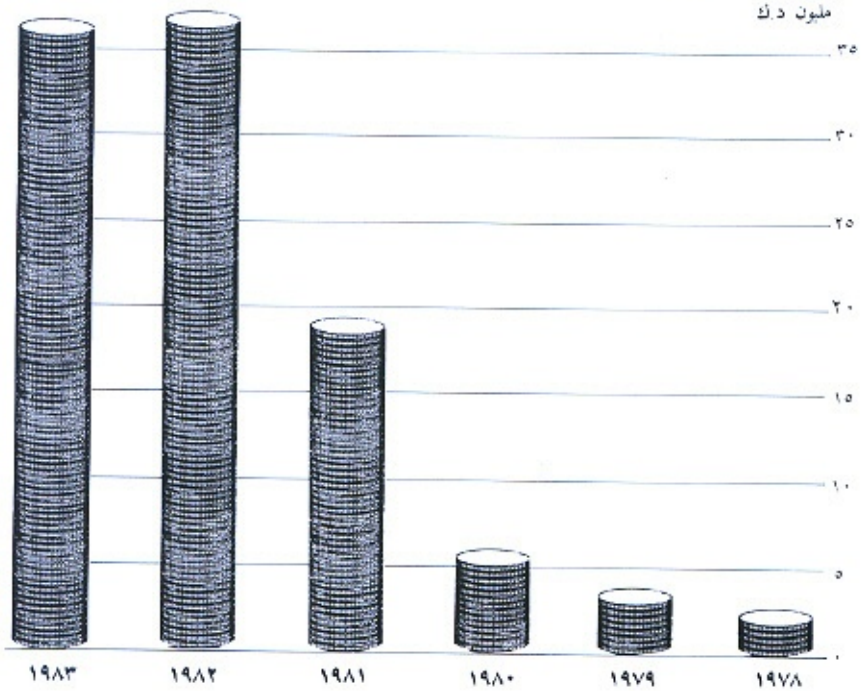

كما يسر مجلس ادارة بيت التمويل الكويتي أن يوصي إلى الجمعية العمومية لإقرار توزيع أرباح نقدية بنسبة ٢٠٪ أي بواقع ٢٠٠ فلس لكل سهم .

وفي الختام نحمد الله العلي القدير الذي حبانا بهذه النتيجة الطيبة رغم المناخ الاستثماري غير الموائي خلال العام المنصرم .

ونعرب عن شكرنا لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ولسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وللحكومة الموقرة لرعايتهم لهذه المؤسسة والعمل على تقدمها وإزدهارها .

كما أتقدم بخالص الشكر إلى زملائي أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المخلصة التي بذلوها خلال العام المنصرم كما أشيد بالجهود التي بذلها العاملون بالمؤسسة وفي مقدمتهم السيد/ العضو المنتدب المدير العام ونشكر المساهمين وعملاءنا الكرام لاتفافهم حول هذه المؤسسة وتقديم كل دعم وعون لها .

والله نسأل أن تكلل مساعينا ويسدد خطانا إلى ما يحبه ويرضاه إنه سميع مجيب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أحمد بزيع الياسين
رئيس مجلس الادارة

النمو في الأرباح للاعوام ١٩٧٨ – ١٩٨٣

مليون د.ك.

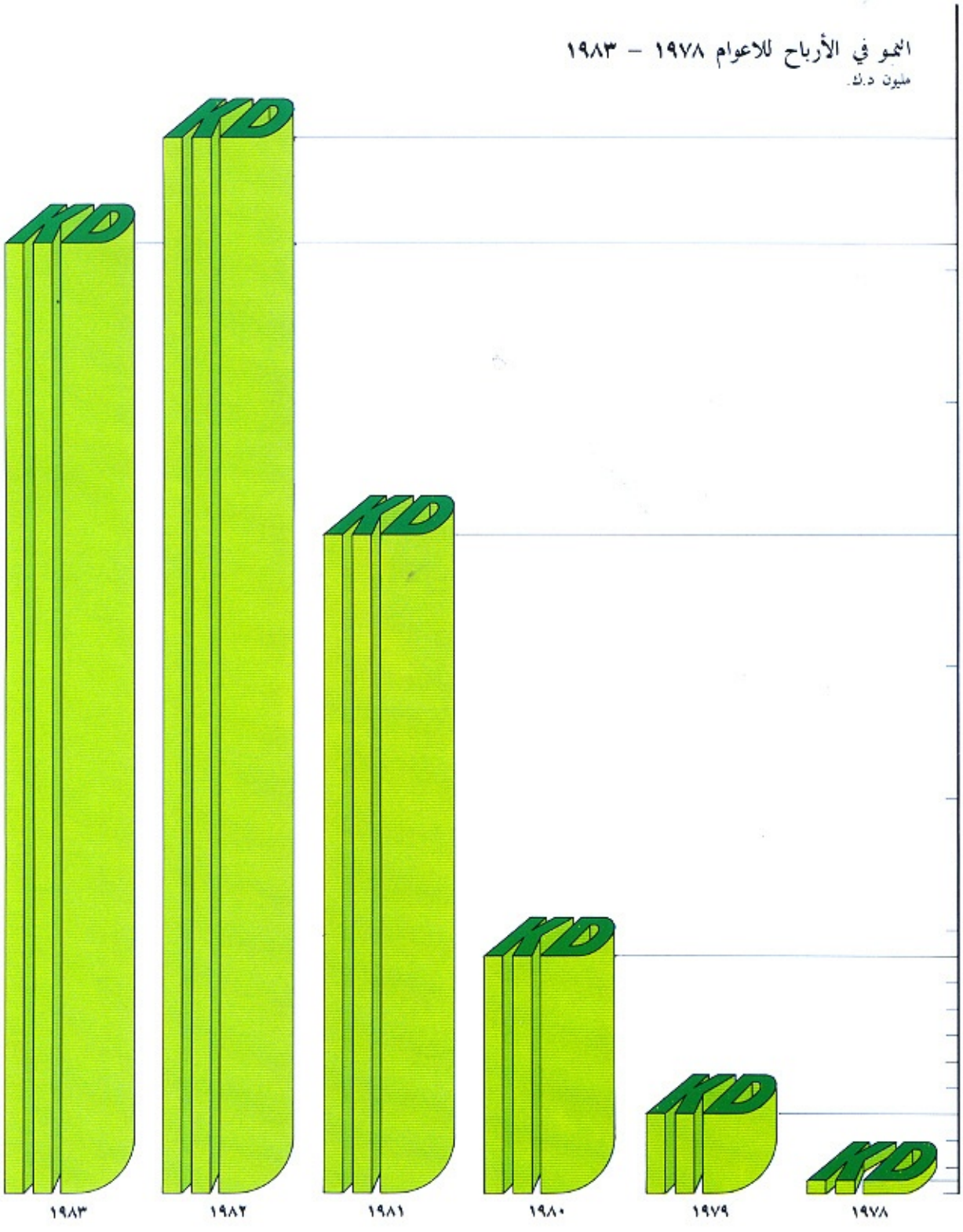

الاقتصاد العالمي

نسب النمو الاقتصادي :

يعتبر عام ١٩٨٣ بمثابة عام التحول نحو الانتعاش الاقتصادي العالمي بعد فترة طويلة من الركود الذي استمر طيلة الفترة ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٢ مما جعلها أطول دورة للركود بعد الحرب العالمية الثانية ولكن هذا التحول جاء بطيئا كما أن معدلات النمو أيضا لازالت متواضعة .

فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية مجتمعة من تراجع نسبته ٢٪ عام ١٩٨٢ الى نمو نسبته ٢٪ عام ١٩٨٣ .. وفي داخل هذه المجموعة بلغت أعلى نسبة للنمو $\frac{1}{4}$ ٣٪ للاقتصاد الياباني و ٣٪ للاقتصاد الأمريكي فيما كان اداء اقتصاديات الدول الأوروبية أقل قوة حيث أن الاقتصاد الفرنسي والايطالي تراجعا بنسبة $\frac{1}{2}$ ٪ خلال عام ١٩٨٣ فيما كان معدل نمو الاقتصاد الألماني حوالي $\frac{1}{2}$ ٪ ونمو الاقتصاد البريطاني نسبة $\frac{3}{4}$ ١٪ .

وقد ساهم في عودة النشاط للاقتصاد العالمي اتباع سياسات نقدية ومالية أقل تشددا في الدول الصناعية وذلك بعد أن تم خفض معدلات التضخم في معظم هذه الدول خلال الفترة الماضية في أعقاب تراجع أسعار النفط .

ومع بوادر الانتعاش الاقتصادي ، بدأت نسبة البطالة في الانخفاض في كل من الولايات المتحدة واليابان ولكن الدول الصناعية الأخرى خاصة الأوروبية منها لا زالت تعاني من ارتفاع نسب البطالة فيها ، وبالتالي فإن نسبة البطالة للدول الصناعية مجتمعة قد ارتفعت من ٩٪ عام ١٩٨٢ الى $\frac{1}{4}$ ٩٪ عام ١٩٨٣ .

وقد تحقق خلال ١٩٨٣ تقدم ملموس في محاربة التضخم حيث انخفض معدل التضخم للدول الصناعية ككل من ٧ر٥٪ عام ١٩٨٢ الى $\frac{3}{4}$ ٥٪ عام ١٩٨٣ . وكانت أدنى نسبة للتضخم هي ٢٪ التي تم تسجيلها في اليابان تليها المانيا بنسبة ٣٪ ثم الولايات المتحدة بنسبة $\frac{1}{2}$ ٤٪ . ولكن بعض الدول الأوروبية لازالت تعاني من نسب مرتفعة من التضخم حيث بلغت هذه النسبة $\frac{1}{4}$ ١٥٪ في ايطاليا وحوالي ١١٪ في عدد من الدول الأوروبية الأخرى .

وبالنسبة للدول المصدرة للنفط فقد كان عام ١٩٨٣ امتدادا لعام ١٩٨٢ من ناحية الاداء الاقتصادي فيها اذ تراجع معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول تبعا للتطورات السلبية في أسواق النفط العالمية خلال العامين الماضيين والذي تسبب في هبوط معدلات الصادرات النفطية واسعارها .. كما شهد عام ١٩٨٣ تراجع نسب التضخم عن معدلاتها المرتفعة خلال سنوات الرواج الاقتصادي العارم في السبعينات .

وتأثرت الدول النامية الأخرى سلبا من جراء الركود الاقتصادي في الدول الصناعية خلال السنوات الماضية واستمر تردي أداء اقتصادياتها خلال ١٩٨٣ بسبب استمرار تدهور شروط التجارة لغير صالحها . ووافق ذلك ارتفاع نسب التضخم فيها الى حوالي ٣٠٪ في المتوسط .. وقد تسبب ارتفاع سعر الدولار وبقاء أسعار الفوائد الربوية على مستوياتها العالية في اضافة اعباء جديدة على هذه الدول التي ترزح تحت عبء الديون الخارجية ومتطلبات سدادها .. وقد وصلت مشاكل الديون على الدول النامية وخاصة دول أمريكا اللاتينية الى حد الخطورة مما جعلها من أبرز القضايا الاقتصادية خلال عام ١٩٨٣ .

موازين المدفوعات :

خلال العامين الماضيين ادى الركود العالمي الى تراجع نسب نمو التجارة العالمية .. وبلغ هذا التراجع مداه عام ١٩٨٢ حيث تقلصت التجارة العالمية بنسبة ٢٪ وشهد عام ١٩٨٣ تقدما طفيفا في معدل نمو التجارة العالمية الذي بلغ ٢٪ اذ أن التراجع في الفترة الماضية قد قوي من الاتجاهات التي ترمي لتقييد حرية التجارة والتي لازالت تحد من فرص النمو والازدهار للتجارة العالمية .

وشهد الحساب الجاري للدول الصناعية بعض التحسن اذ هبط العجز الاجمالي فيه من ٣٠ بليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٢٧ بليون دولار عام ١٩٨٣ وجاء معظم هذا التحسن من جراء تحسن شروط التبادل التجاري لصالح هذه الدول .

وضمن هذه المجموعة شهدت الولايات المتحدة زيادة كبيرة في عجز حسابها الجاري الذي ارتفع الى ٢٤ بليون دولار عام ١٩٨٣ . ويعود السبب الرئيسي لذلك الى ارتفاع معدلات الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة عنها في البلاد الصناعية الأخرى ولضعف القدرة التنافسية التجارية للولايات المتحدة بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى .

وقد سجلت اليابان فائضا كبيرا في حسابها الجاري بلغ ١٨ بليون دولار فيما انخفض العجز الاجمالي في الحساب الجاري لعدد من الدول الأوروبية على رأسها فرنسا .

وكذلك تحسن الوضع في الحساب الجاري للدول النامية مجتمعة حيث انخفض العجز من ٦٦ بليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٥١ بليون دولار عام ١٩٨٣ . وهذا التحسن يعكس أثر السياسات التقشفية في الانفاق في هذه البلاد والتي اتبعت لمواجهة المشاكل المتراكمة ولم يكن بالتالي شيئا ايجابيا يعكس تحسن الاداء الاقتصادي فيها .

وفي الجانب المقابل تردى وضع الحساب الجاري للدول المصدرة للنفط مجتمعة حيث ارتفع العجز في حساباتها الجارية من ٤ بليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٢٩ بليون دولار عام ١٩٨٣ كنتيجة مباشرة لانخفاض الصادرات النفطية من هذه الدول وانخفاض أسعار النفط خلال عام ١٩٨٣ .

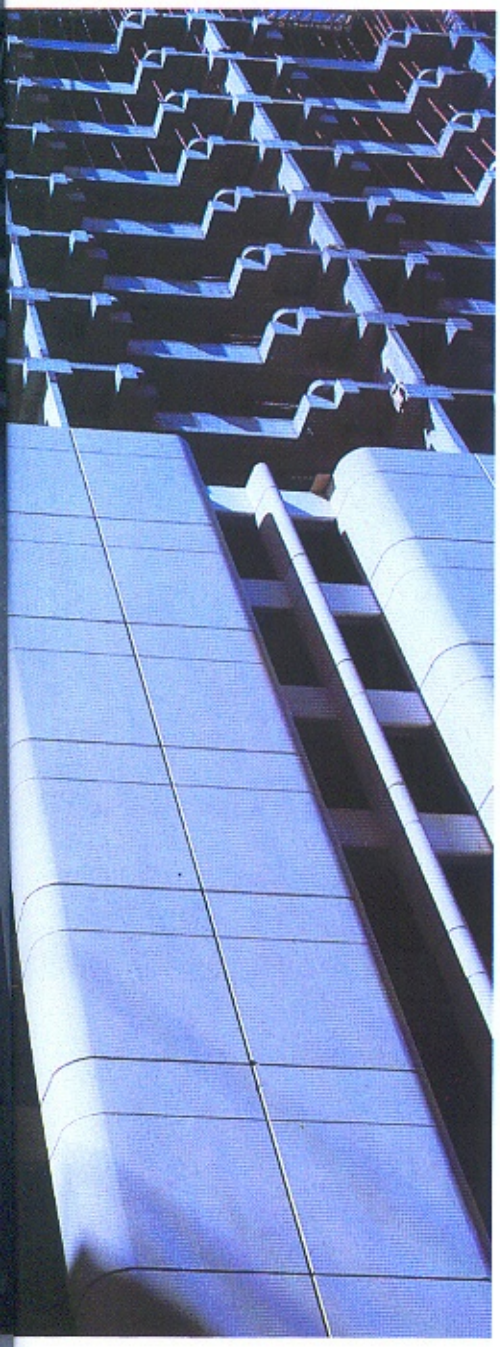

توفير السلع الاستهلاكية من سياسات بيت التمويل

أحد أبراج مجمع المثنى

التطورات المالية والنقدية :

درجت السياسات المالية للدول الصناعية منذ عام ١٩٧٩ على اتباع توجهات انكماشية بالسعي لتقليل الانفاق العام ورفع الايرادات بغرض خفض العجز في الموازنات العامة .. ولكن سياسة خفض العجز واجهتها صعاب كثيرة خاصة خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ أهمها ضرورة رفع معدلات الانفاق لاعطاء الاقتصاد دفعات تمكنه من الخروج من الركود الطويل .

فقد اتبعت الولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٣ سياسات مالية توسعية حتى لا يتم القضاء على الانتعاش الاقتصادي الذي بدأت بوادره هذا العام .. وقد ترتب على هذه السياسة ارتفاع العجز في الموازنة الأمريكية هذا العام ولأعوام أخرى قادمة .. أما الدول الصناعية الأخرى فقد استمرت في اتباع السياسات المالية المتشددة خاصة في اليابان . وبالتالي فإن الدول الصناعية مجتمعة لم تحقق ما كانت تصبو اليه من احراز خفض كبير في عجز موازناتها العامة وظل العجز الاجمالي لهذه الموازنات خلال عام ١٩٨٣ على نفس المستوى المرتفع الذي ساد خلال عام ١٩٨٢ .

أما بالنسبة للسياسات النقدية للدول الصناعية فإنها كانت أيضا انكماشية خلال السنوات الماضية بهدف السيطرة على التضخم وخاصة بعد مرحلة ارتفاع أسعار النفط خلال ١٩٨٠/١٩٧٩ وقد أدت هذه السياسات النقدية المتشددة في رفع أسعار الفوائد الربوية عالميا لمستويات عالية اسهمت في تعميق الركود الاقتصادي خلال الأعوام الثلاثة الماضية . ولكن خلال ١٩٨٣ تم تخفيض معدلات التضخم عالميا بدرجة ملموسة مما أمكن معها من تخفيض حدة السياسات النقدية الانكماشية . ففي الولايات المتحدة مالت أسعار الفوائد الربوية نحو الانخفاض في نهاية عام ١٩٨٢ وأوائل عام ١٩٨٣ ولو أنها أظهرت بعض التوجهات نحو الارتفاع خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٣ .. وفي البلاد الصناعية الأخرى مالت أسعار الفوائد الربوية عموما نحو الانخفاض خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٢ ولكن بمعدلات أقل من معدل انخفاضها في الولايات المتحدة .

وخلال عام ١٩٨٣ استمر انخفاض معدلات الفوائد الربوية في كل من اليابان وألمانيا وإيطاليا في أعقاب تخفيف القيود على السياسات النقدية فيها . وفي بريطانيا تجاوبت السياسة النقدية مع انخفاض سعر الجنيه الاسترليني بوضع قيود على التوسع النقدي ولكن تم تخفيض هذه القيود مع استرداد الاسترليني لبعض قوته . أما في الدول الصناعية الأخرى وخاصة دول النظام النقدي الأوروبي فقد كانت السياسات النقدية مستقرة بوجه عام على معدلاتها المتشددة السابقة وذلك لاستمرار ارتفاع معدلات التضخم فيها ولحماية أسعار الصرف فيها مقابل العملات الأخرى .

ومن السياسات الاساسية التي تم تبنيها في الدول الصناعية مجتمعة خلال عام ١٩٨٣ اتفاقها على اعطاء الأهمية القصوى لتنسيق سياساتها المالية والنقدية مراعاة للترابط الوثيق والنتائج المتداخلة لسياسة أية دولة منها في أداء بقية دول المجموعة .

Banknote
TAUSEND
DEUTSCHE MARK
1000
BANK OF ENGLAN
ONE HUNDRED POUNDS STERLING
507 2006 892 919
20-00-33
£100
بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.
KUWAIT FINANCE HOUSE SAK
VISA
TRAVELLERS CHEQUE
BARCLAYS BANK
INTERNATIONAL
LIMITED
54 LOMBARD STREET LONDON ENGLAND
TRAVELERS CH
37 000 35
ΤΡΑΠΕΖΑ ΤΗΣ ΕΛΛΑΔΟΣ
1000
البنك المركزي العراقي
البنك المركزي الاردني
عشرة دنانير
£50
TWENTY POUNDS

أسعـار الصـرف :

كانت السمة الغالبة على التطورات في اسواق الصرف خلال النصف الأول من عام ١٩٨٣ استمرار الاداء القوى للدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى وكذلك اعادة ترتيب اسعار الصرف بين عملات النظام النقدي الأوروبي خلال الربع الأول من عام ١٩٨٣ والتي جاءت انعكاسا للضغوط التي تعرض لها بعض عملات هذا النظام .

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٨٣ ظل الدولار محتفظا بقوته مقابل معظم العملات الرئيسية على عكس معظم التوقعات التي كانت تشير الى أنه سينخفض خاصة وأن العجز في الحساب الجاري الأمريكي كان في ازدياد مضطرد . ومن المؤشرات الجديدة خلال عام ١٩٨٣ أن تقلبات أسعار الصرف لم ترتكز على المؤشرات التي درج الاصطلاح على تسميتها بالعوامل الأساسية كأداء موازين المدفوعات والنمو الاقتصادي ونسب التضخم وما اليها بل ارتبطت تقلبات أسعار الصرف خلال هذا العام ارتباطا وثيقا بتحركات أسعار الفوائد الربوية والتي بدورها تعكس بصورة أو أخرى تلك المؤشرات الأساسية التي سلفت اليها الاشارة .

في الولايات المتحدة كانت أسعار الفوائد الربوية أعلى من معدلاتها في الدول الصناعية الأخرى كما أن هنالك توقعات بأن تتجه هذه الأسعار نحو الارتفاع نسبة لتواجد عجز كبير في الموازنة الأمريكية .

وفي مقابل هذا الارتفاع في الولايات المتحدة ، فان أسعار الفوائد الربوية في بعض الدول الأوروبية وخاصة المانيا لم ترتفع الا بنسب طفيفة عام ١٩٨٣ . كما كانت أسعار الفوائد الربوية مستقرة في البعض الآخر من هذه الدول فيما اتجهت نحو الانخفاض في بعض الدول وخاصة بريطانيا .

ومن أهم النتائج التي ترتبت على استمرار أسعار صرف الدولار على معدلاته المرتفعة وضع مزيد من الأعباء على الدول النامية برفع قيمة التزاماتها من الديون الأجنبية من جراء ارتفاع سعر الدولار وارتفاع أسعار الفوائد الربوية عالميا .

وواصل سعر الذهب اتجاهه التنازلي العام الذي بدأ منذ أواسط عام ١٩٨٠ وقد تضافرت التغييرات في عوامل العرض والطلب على الذهب خلال عام ١٩٨٣ على استمرار ضعف أسعار الذهب . في جانب العرض ازداد الانتاج العالمي من الذهب خلال ١٩٨٣ بصورة ملموسة هذا بجانب قيام عدد من السلطات النقدية الرسمية بعرض كميات كبيرة من مقتنياتها من الذهب للبيع في الأسواق العالمية .

أما في جانب الطلب على الذهب فقد قللت المؤسسات النقدية الرسمية من مشترواتها من الذهب بصورة كبيرة خلال عام ١٩٨٣ في حين كان الطلب من الجهات الأخرى مستقرا على نفس مستويات الطلب عام ١٩٨٢ .. وعليه فإن ازدياد المعروض من الذهب عالميا على الطلب الاجمالي قد أدى الى استمرار التدني في أسعار الذهب .

فقد كان سعر الأونصة من الذهب في بداية عام ١٩٨٣ حوالي ٤٥٥ دولارا وظل في اتجاه تنازلي تدريجي حتى نهاية الربع الأول من العام .. وبدأت بوادر بعض الارتفاع خلال أبريل ومايو ولكن سرعان ما هبط السعر الى حدود ٤٠٠ دولار خلال يونيو . وظل السعر يتراوح بين هوامش أقصاها ٤٣٠ دولار وأدناها ٤٠٠ دولار حتى هبط دون حاجز الـ ٤٠٠ دولار ابتداء من أكتوبر وذلك بسبب قيام الاتحاد السوفيتي ببيع كميات من الذهب خلال هذه الفترة . وبنهاية العام كان سعر الأونصة في حدود ٣٨٢ دولار .

وتشير التوقعات الى أنه بجانب العوامل الطارئة كالأزمات السياسية والاقتصادية العالمية ، فإن العوامل الأخرى كالانتعاش الاقتصادي وما يتبعها من مخاوف عودة موجة التضخم وكذلك مشاكل المديونية المتراكمة على الدول النامية قد تؤدي الى وقف هبوط أسعار الذهب وتعيد توجيه مسارها نحو الارتفاع .

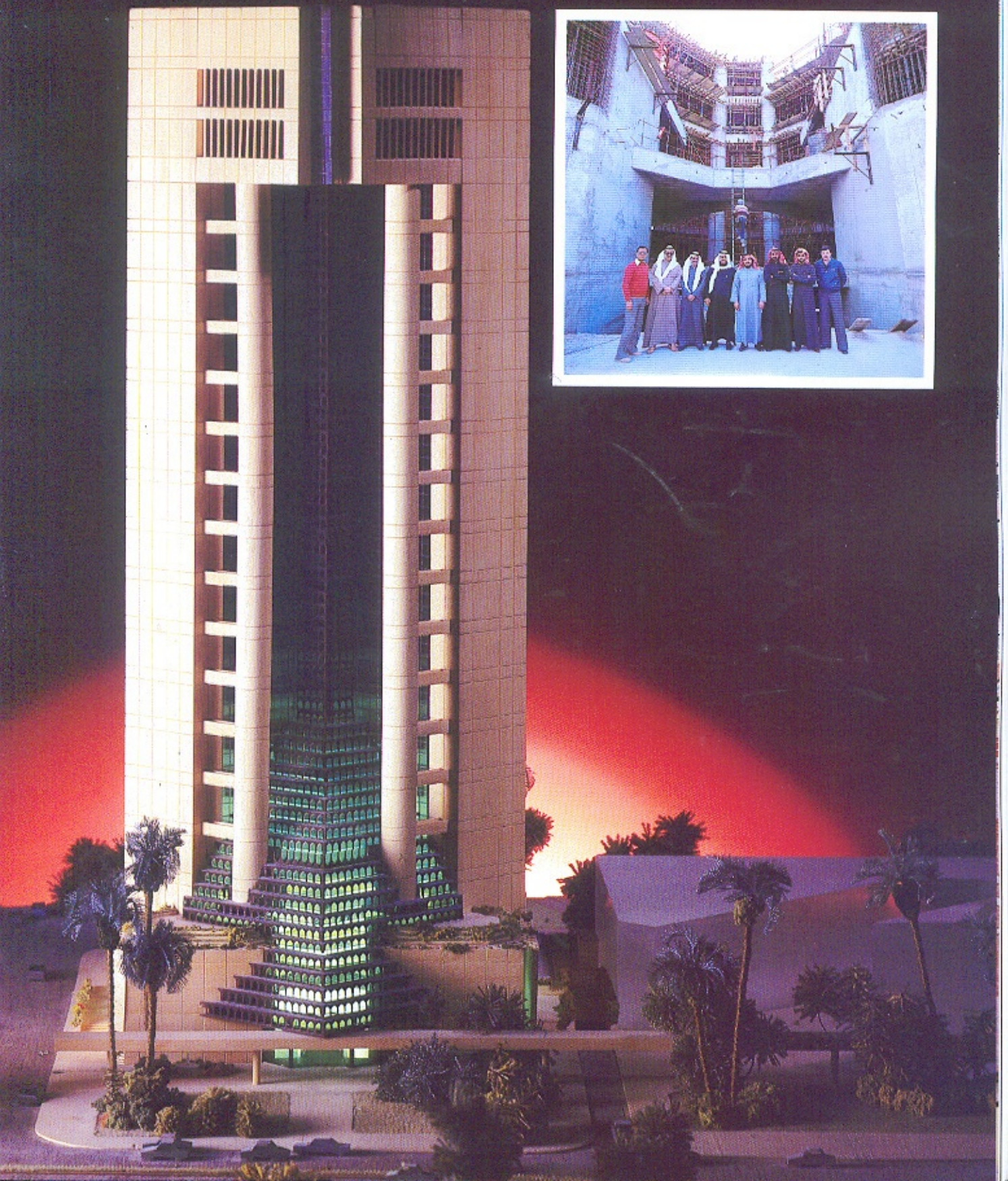

الاقتصاد الكويتي

الناتج المحلي وميزان المدفوعات :

اتسم عام ١٩٨٢ باستمرار هبوط الطلب العالمي على النفط للعام الثاني على التوالي والانخفاض الانتاج والتصدير النفطي بالاضافة الى تراجع أسعار النفط بسبب تأثر الأسواق النفطية الدولية بعمليات السحب من المخزون النفطي وكذلك استمرار الركود الاقتصادي العالمي .

وقد كان لهذه التطورات العالمية آثارها المباشرة على الاقتصاد الكويتي تمثلت في انخفاض انتاج وصادرات الكويت من النفط الخام وتراجع أنشطة العمليات النفطية التابعة الأخرى وهبوط أسعار النفط ابتداء من أول عام ١٩٨٢ . وقد أدت هذه التطورات الى تدهور العائدات النفطية بنسبة ٣٤ر٤٪ خلال عام ١٩٨٢ .

ونسبة للثقل الذي يمثله القطاع النفطي في الاقتصاد الكويتي ، فقد تراجع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من ٦٧٦٣ر٩ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٥٧٣٦ر٩ مليون دينار عام ١٩٨٢ ، أي بانخفاض نسبته ١٥ر٢٪ وبالتالي فقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي من ٦١٪ عام ١٩٨١ الى ٤٩٪ عام ١٩٨٢ حيث كانت هذه المساهمة تبلغ ٤١٢٥ر١ مليون دينار عام ١٩٨١ وتدنت الى ٢٧٨٥ مليون دينار عام ١٩٨٢ .

أما القطاعات غير النفطية فقد نمت خلال عام ١٩٨٢ بنسبة ١١ر٩٪ لتبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ٢٩٥١ر٩ مليون دينار وارتفعت بالتالي مساهمة هذه القطاعات من ٣٩٪ من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨١ الى ٥١٪ عام ١٩٨٢ .

ويأتي قطاع التجارة في المركز الأول من حيث الأهمية بين القطاعات غير النفطية بمساهمة مقدارها ٥٢١ مليون دينار أو ما يعادل ٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي وقد بلغ معدل نمو هذا القطاع نسبة ٧ر٤٪ خلال عام ١٩٨٢ .

ويأتي قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية بين القطاعات غير النفطية بمساهمة مقدارها ٤٢٤ر١ مليون دينار أو ما يعادل ٧ر٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي .. وقد شهد هذا القطاع نموا بلغت نسبته ١٣ر٨٪ خلال عام ١٩٨٢ .

وساهم قطاع التشييد بمبلغ ٢٨٥ مليون دينار أو ما يمثل ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي .. أما قطاع المؤسسات المالية وقطاع النقل والتخزين والمواصلات فقد بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ٧ر٤٪ و ٣ر٢٪ على التوالي خلال عام ١٩٨٢ .

وتدل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتوفرة في عام ١٩٨٣ الى استمرار تدني مستوى الانتاج والتصدير النفطي واتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض بحوالي ١٣ر٣٪ عن معدلات الأسعار التي سادت خلال عام ١٩٨٢ مما يدل على استمرار تدني مساهمة القطاع النفطي في مجمل الناتج المحلي ..

كما تدل المؤشرات على أن عددا من القطاعات غير النفطية قد تأثرت سلبا باستمرار حالة الركود والترقب التي ترتبت على أزمة سوق الأوراق المالية غير الرسمية .

وتشير هذه التقديرات الأولية الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٣ ولكن بنسبة أقل من نسبة التراجع خلال عام ١٩٨٢ والتي بلغت ١٥ر٢٪ .

وقد انعكست آثار التطورات السلبية في القطاع النفطي على أداء ميزان المدفوعات الكويتي عام ١٩٨٢ .. وبما أن الصادرات النفطية تمثل النقل الاساسي في الميزان التجاري ، فإن انخفاض قيمة الصادرات النفطية خلال عام ١٩٨٢ بنسبة ٣٨٪ – في نفس الوقت الذي ازدادت فيه قيمة الواردات بنسبة ١١٪ – قد أدى الى تراجع فائض الميزان التجاري من ٢٥٦٨ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ١٠٠٨ مليون دينار عام ١٩٨٢ .

هذا وقد بلغ فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الكويتي عام ١٩٨٢ مبلغ ١٦٦٦ مليون دينار بانخفاض نسبته ٥٥٪ عن الفائض المحقق عام ١٩٨١ والذي بلغ ٣٨٢٠ مليون دينار .

أما حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الكويتي فقد شهد انخفاضا ملحوظا في معدل تدفق رأس المال الى خارج الكويت ، حيث هبطت رؤوس الأموال الخارجة من ٣٧٤٢ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ١١٠١ مليون دينار عام ١٩٨٢ ، ويأتي معظم هذا الانخفاض من جراء التراجع الكبير في صافي الاضافات لحساب الحكومة الاستثماري والتي بلغت خلال عام ١٩٨٢ مبلغ ٩١٢ مليون دينار بانخفاض نسبته ٥٩٪ عن الاضافات خلال عام ١٩٨١ والتي بلغت ٢٢١٤ مليون دينار .. وهذا الانخفاض يفسر أيضا جانبا رئيسيا لزيادة الفائض في ميزان المدفوعات الكويتي والذي ارتفع من ٧٨ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٥٦٥ مليون دينار عام ١٩٨٢ .

التطورات المالية :

في مجال السياسات المالية تمضي الدولة قدما في تطبيق الاستراتيجية الاقتصادية التي وضعتها عام ١٩٨١ لمدة أربعة أعوام .. وأهم عناصر هذه الاستراتيجية تحديد سقف أعلى للإنتاج النفطي مما استوجب برمجة السياسات المالية على ضوء هذه الاستراتيجية خاصة وأن التطورات السلبية في الأسواق الدولية للنفط خلال الفترة الماضية استوجبت مزيدا من تقنين الموارد المالية واستخدامها على الوجه الأمثل .

وبناء على التوقعات بأن يستمر تأثير هذه التطورات سلبا على الأوضاع المالية للسنوات المالية القليلة المقبلة ، فإن السياسة المالية المعلنة تهدف بشكل رئيسي الى الآتي :

أ – بذل الجهود لتضييق الفجوة بين الايرادات والمصروفات وذلك عن طريق الاستمرار في سياسة ترشيد

الانفاق العام والذي بدأ العمل به ابتداء من ميزانية عام ١٩٨٣/٨٢ وكذلك اعادة النظر في انماط وسلوكيات الانفاق العام لازالة التراكمات غير ذات الجدوى .

ب – تحسين الكفاءة ورفع مستوى الاداء الحكومي وتطوير الخدمات أو نقلها الى القطاع الخاص والمشترك .

جـ – تنويع وزيادة مصادر ايرادات الميزانية بدراسة شاملة لجميع المصادر الحالية والمحتملة ودعم القطاع الخاص والمشترك ليكونا بجانب القطاع العام قاعدة متينة للاقتصاد الوطني في وجه التقلبات والتطورات السلبية .

وقد تم اعداد ميزانية ١٩٨٤/٨٣ بالاسترشاد بهذه الأهداف وقد بلغت تقديرات ايرادات ميزانية الوزارات والادارات الحكومية ٣٠٣٧ مليون دينار بالمقارنة مع مبلغ ٣٢٠٦ مليون دينار للسنة المالية السابقة أي بانخفاض نسبته ٣ر٥٪ ويأتي هذا التراجع نتيجة لانخفاض العائدات النفطية التي تمثل ٨ر٩١٪ من اجمالي الايرادات بنسبة ٦٪ الى ٢٧٨٨ مليون دينار في ميزانية ١٩٨٤/٨٣ بالمقارنة مع مبلغ ٢٩٦٧ مليون دينار للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ .

أما الايرادات غير النفطية والتي تكون من الرسوم والضرائب المختلفة وايرادات الخدمات المختلفة فقد بلغت ٢٤٩ر٤ مليون دينار بزيادة نسبتها ١٠ر٤٪ عن تقديرات السنة المالية السابقة وبالتالي فقد ارتفعت مساهمة هذه الايرادات في جملة ايرادات الميزانية من ٧ر٥٪ في ميزانية ١٩٨٣/٨٢ الى ٨ر٢٪ في ميزانية ١٩٨٤/٨٣ .

وتم اقتطاع مبلغ ٣٠٣ر٧ مليون دينار من الايرادات واضافتها لاحتياطي الأجيال القادمة .. كما تم تخصيص مبلغ ٣٠ مليون دينار لزيادة رأس مال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

وفي جانب الانفاق العام ، تم تقدير مصروفات ميزانية الوزارات والادارات الحكومية بمبلغ ٣٣٧٦ر٣ مليون دينار بزيادة نسبتها ٨ر٤٪ عن مخصصات المصروفات للسنة المالية السابقة وتنقسم هذه المصروفات على ثلاثة أبواب رئيسية هي :

أ – النفقات العادية والتي تشتمل على الأجور والرواتب والمصروفات العامة على الخدمات والمصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية وقد خصص لهذا الباب مبلغ ٢٥٦٣ر٩ مليون دينار بزيادة نسبتها ٧ر٦٪ عن مخصصات الميزانية السابقة ويعتبر هذا الباب أهم بنود الانفاق اذ يستحوذ على ما نسبته ٧٦٪ من جملة مصروفات الوزارات والادارات الحكومية .

ب – المصروفات الانشائية وقد خصص لهذا الباب مبلغ ٦٦٢ر٤ مليون دينار بزيادة نسبتها ١٤ر٢٪ عن مخصصات الميزانية السابقة والتي بلغت ٥٧٩ر٩ مليون دينار وتمثل مخصصات المصروفات الانشائية نسبة ١٩ر٦٪ من جملة مصروفات الوزارات والادارات الحكومية ويلاحظ أن وزارة الكهرباء والماء حصلت على نسبة ٦٣٪ من جملة المخصصات الانشائية فيما حصلت وزارة الأشغال على نسبة ٣٢ر٦٪ من جملة هذه المخصصات .

جـ – الاستملاكات العامة وتمثل المخصصات لها نسبة ٤ر٤٪ المتبقية من جملة مصروفات الوزارات والادارات الحكومية ... هذا وقد تم تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون دينار لهذا البند وهو نفس المبلغ المخصص له في الميزانية السابقة .

هذا وقد زاد اجمالي تقديرات المخصصات والمصروفات عن اجمالي الايرادات المقدرة بمبلغ ٦٧٣ مليون دينار بالمقارنة مع مبلغ ٢٥٨ر١ مليون دينار في الميزانية السابقة وقد تمت تغطية هذا الفرق من الاحتياطي العام للدولة .

التطورات النقدية :

يعتبر عام ١٩٨٣ امتدادا لعام ١٩٨٢ من حيث استمرار تراجع معدلات نمو السيولة المحلية بعد فترة التوسع السريع في السيولة المحلية خلال السنوات القليلة الماضية .. فبنهاية سبتمبر ١٩٨٣ بلغت السيولة المحلية ٤٢٢٠ر٥ مليون دينار بزيادة نسبتها ٠ر٩٪ فقط عن نهاية عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع نسبة نمو مقدارها ٥ر٩٪ و ٢٣ر٤٪ خلال نفس الفترة من عامي ١٩٨٢ و ١٩٨١ على التوالي مما يشير بوضوح الى التباطؤ الملحوظ في نمو السيولة المحلية خلال العامين الماضيين .

ومن ناحية مكونات السيولة ، فان الودائع تحت الطلب قد تراجعت بنسبة ١ر٣٪ وتراجع عرض النقد بنسبة ٢ر١٪ خلال هذه الفترة مقابل زيادة نسبتها ٩ر٢٧٪ خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٢ أما شبه النقد فقد نما بنسبة ٢٪ خلال التسعة أشهر الأولى من ١٩٨٣ بالمقارنة مع نسبة نمو مقدارها ٧ر١٦٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٢ .

وباستعراض الأدوات النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية لتنظيم السيولة المحلية ، يتضح أن أرصدة تبادل العملات لأجل (SWAP) قد وصلت لمستويات متدنية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٣ ولكنها ارتفعت الى ١٩٠ر٥ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ ورغم ذلك فإنها تقل بنسبة ١٩٪ عن مجموع هذه الأرصدة بنهاية سبتمبر ١٩٨٢ أما رصيد الأوراق المخصومة لدى البنك المركزي فقد بلغ ٢٩٤ر٥ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ بزيادة نسبتها ٦ر٤٪ عن نهاية عام ١٩٨٢ .

وفي جانب مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي ، فإن أرصدة هذه البنوك لدى البنك المركزي قد بلغت ٢٣٠ر٩ مليون دينار في حين بلغ رصيد سندات البنك المركزي لدى البنوك التجارية ٢٢٢ر١ مليون دينار .

وبالتالي فإن صافي الأموال التي أمدها البنك المركزي للجهاز المصرفي قد بلغ بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ مبلغ ٣٢ مليون دينار بالمقارنة مع مبلغ ١٦٥٫٤ مليون دينار خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٢ مما يشير الى زيادة سيولة البنوك التجارية مما جعلها تقلل من لجوئها للبنك المركزي لأغراض السيولة .

وخلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٣ أتسم النشاط المصرفي عامه باستمرار تباطؤ معدلات النمو للعام الثاني فقد بلغ اجمالي موجودات البنوك التجارية ٩٣٩٢٫٥ مليون دينار في سبتمبر ١٩٨٣ بزيادة نسبتها ٢٫٧٪ فقط عن نهاية ١٩٨٢ بالمقارنة مع .. زيادة نسبتها ٩٫٣٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٢ .

وبتحليل موارد البنوك التجارية ، يتضح أن رؤوس الأموال والاحتياطيات المجمعة قد نمت خلال هذه الفترة بنسبة ٧٪ الى ٦١٧٫٤ مليون دينار مقابل زيادة نسبتها ٢٣٪ خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٢ .

وبلغ اجمالي الودائع بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ مبلغ ٤٢٤٣٫٨ مليون دينار ومن السمات الواضحة الزيادة الكبيرة في ودائع الحكومة التي ارتفعت من ١٩١٫٣ مليون دينار في سبتمبر ١٩٨٢ الى ٣٥١٫٥ مليون دينار في سبتمبر عام ١٩٨٣ مما رفع نصيبها في اجمالي الودائع من ٦٫٣٪ الى ١٧٫٢٪ خلال هذه الفترة وتشير هذه الزيادة الكبيرة الى الدعم الكبير الذي قدمته الحكومة للجهاز المصرفي لتجاوز السلبيات التي ترتبت على أزمة سوق الأوراق المالية .

أما ودائع القطاع الخاص فقد استمر تراجع معدل نموها خلال عام ١٩٨٣ حيث لم تزداد الا بنسبة ١٫٤٪ فقط الى ٣٨٩٢٫٣ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ مقارنة بزيادة نسبتها ٥٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٢ . وبالنسبة لمكونات ودائع القطاع الخاص فإن الودائع بالعملات الأجنبية قد ارتفعت بنسبة ٣١٫٦٪ الى ٤٤٥٫٦ مليون دينار بعد أن كانت قد تراجعت بنسبة ٤١٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٢ وقد

أدت هذه الزيادة لرفع الأهمية النسبية لهذه الودائع من ٢ر٩٪ من اجمالي ودائع القطاع الخاص في سبتمبر ١٩٨٢ الى ٨ر٣٣٪ في سبتمبر ١٩٨٣ .

وقد انخفضت الودائع لأجل بنسبة ٧ر٤٪ خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٣ الى ٦ر٢١٩١ مليون دينار فيما زادت ودائع الادخار بنسبة ٢ر١٩٪ الى ٦ر٤٠١ مليون دينار أما المطلوبات الأجنبية فقد انخفضت خلال هذه الفترة بنسبة ١٦٪ الى ٣ر١٣١٩ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ .

وفي جانب توظيف البنوك التجارية لمواردها خلال هذه الفترة استمر تقلص التوظيف الأجنبي لهذه الموارد اذ انخفضت الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية بنسبة ٢ر٤٪ عن نهاية عام ١٩٨٢ الى ٨ر٢١٥٧ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ وذلك بسبب اتجاه أسعار الفوائد الربوية في الخارج نحو الانخفاض .

أما المطالب على القطاع الخاص فقد بلغت ٤ر٤٥٢٤ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ بزيادة نسبتها ٤ر٥٪ عن نهاية عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع زيادة نسبتها ٢٥٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٢ .

وقد بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية التي تمثل ٨٣٪ من جملة المطالب على القطاع الخاص ٦ر٣٧٥٢ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ بانخفاض نسبته ٤٪ عن نهاية عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع زيادة نسبتها ٢٧٪ خلال الفترة المقابلة من ١٩٨٢ . وهذا التراجع الذي بدأ من الربع الأخير من عام ١٩٨٢ واستمر خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام ١٩٨٣ يشير بوضوح الى الآثار السلبية على مختلف القطاعات من جراء أزمة سوق الأوراق المالية .

وعند تقسيم رصيد التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة يتضح أن قطاع التجارة قد استعاد مكان الصدارة خلال هذه الفترة حيث كان نصيبه البالغ ٧ر٩٣٤ مليون دينار يمثل ٩ر٢٤٪ من جملة التسهيلات الائتمانية وتراجع قطاع القروض الشخصية الى المرتبة الثانية بنصيب ٨ر٢٣٪ . ويأتي قطاع الانشاءات في المرتبة الثالثة بنصيب ١ر١٨٪ يليه القطاع العقاري بنسبة ٥ر١٧٪ فقطاع الخدمات المالية بنسبة ٨ر٦٪ أما قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وصيد الأسماك فقد كان نصيبها ٥٪ و ٨ر٠٪ على التوالي .. وحصلت بقية القطاعات الأخرى على النسبة المتبقية من جملة التسهيلات الائتمانية والبالغة ١ر٣٪ .

ويلاحظ من هذه الأرقام الظاهرة الايجابية بتوجه التمويل نحو القطاعات الانتاجية والتي ارتفع نصيبها في جملة التسهيلات الائتمانية من ٦٦٪ في سبتمبر ١٩٨٢ الى ٦٩٪ في سبتمبر ١٩٨٣ .

سوق الأسهم :

في خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٣ استمرت أزمة سوق الأسهم والآثار التي ترتبت عليها والجهود الرسمية والخاصة التي بذلت ولا تزال تبذل لمعالجتها هي محور الاهتمامات لما لهذه الجهود والاجراءات من آثار مباشرة على تهيئة الأجواء لعودة النشاط للقطاعات الاقتصادية التي أصابها الركود من جراء هذه الأزمة .

وقد كانت الاجراءات التي اتبعت خلال عام ١٩٨٣ مواصلة وتكملة للجهود التي بدأت منذ النصف الثاني من عام ١٩٨٢ لمعالجة هذه الأزمة . ففي خلال فبراير ١٩٨٣ صدرت القرارات التنظيمية الخاصة بصندوق صغار المستثمرين وتمت مباشرة الصرف من هذا الصندوق .

كما تم خلال ابريل ١٩٨٣ انشاء مؤسسة تسوية معاملات الأسهم التي تمت بالأجل لتتولى بحث الأوضاع المالية للمتعاملين المحالين عليها من هيئة التحكيم وتحديد مراكزهم المالية ليتم على هديها تسوية الديون المتداخلة بين المتعاملين .

وقد استمرت التسويات بموجب القوانين التي تم اصدارها لاحتواء هذه الأزمة ومعالجتها حتى رؤي استصدار قانون جديد في أغسطس ١٩٨٣ بهدف تقليص الحجم الكلي للمديونية وذلك بوضع سقف أعلى نسبته ٢٥٪ على رأس المال الذي تم بموجبه عقد الصفقات الآجلة في بيع الأسهم .

وعلى ضوء هذا القانون الجديد بدأت الأجهزة المختصة في اعداد المراكز المالية للمتعاملين المحالين على المؤسسة ليتم بموجبها تحديد مواقف المتعاملين مع هؤلاء تمهيدا لاجراء التسويات فيما بينهم .

وخلال هذه الفترة كان الركود التام هو السمة المميزة لسوق الأسهم غير الرسمية (الموازية) مع تراجع كبير في الأسعار ويتوقع أن تستمر هذه الأوضاع في هذه السوق حتى تتم التسويات الشاملة ويتضح الموقف المالي الحقيقي للعديد من هذه الشركات ومعرفة مستقبلها وكذلك معرفة الإطار القانوني والتنظيمي لكيفية تداول هذه الأسهم مستقبلا .

وفي البورصة الرسمية تراجع تداول الأسهم بصورة ملحوظة خلال هذه الفترة فقد بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٨٣ عدد ٥٦ مليون سهما بانخفاض نسبته ٥٧٪ عن كمية الاسهم المتداولة خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٢ والتي بلغت ٩ر١٢٨ مليون سهما .

والجدير بالذكر أن هذه الأرقام على تدنيها لا تعكس نشاطا حقيقيا للمتداولين اذ أن معظم التداول خاصة خلال الربع الثالث أقتصر على مشتريات الوسطاء الحكوميين للأسهم المعروضة حسب شروط محددة .

أما أسعار الأسهم فقد شهدت بدورها انخفاضا عاما اذ أن الرقم القياسي العام قد انخفض بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ الى ٧ر٤٥٩ نقطة بتراجع نسبته ١٠٪ عن نهاية ١٩٨٢ وذلك بالمقارنة مع زيادة نسبتها ٣٪ في الرقم القياسي خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٢ . ولا يعكس الرقم القياسي الحالي أيضا المستوى الحقيقي للأسعار وذلك لاستمرار الدعم الرسمي للبورصة عن طريق شراء الأسهم بالأسعار المحددة للوسطاء مما يحد من انخفاض الأسعار دون هذا المستوى .

قصر السيف العامر

ومن القرارات الهامة المتعلقة بسوق الأسهم اصدار قانون لجنة سوق الأوراق المالية خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٣ وقد باشرت اللجنة مهامها بوضع الاطار التنظيمي والهيكلي واللوائح التفصيلية التي ستحكم التعامل في بورصة الأوراق المالية مستقبلا حتى يكون هذا الاطار التشريعي والتنفيذي المتكامل بمثابة صمام الامان الذي يحول دون تكرار مثل هذه الأزمة مستقبلا .

القطاعات الأخرى :

تأثر الاداء العام للقطاعات الاقتصادية المختلفة بمشكلة سوق الأوراق المالية وما تبعها من تطورات سلبية أمتدت آثارها من أواسط عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٨٣ وباستخدام رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذه القطاعات كمؤشر عام يتضح أن معظم القطاعات الاقتصادية قد تأثرت بالركود الحالي حيث تراجعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة هذه القطاعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع نفس الفترة من الأعوام السابقة .

في القطاع العقاري أتسم هذا العام باستمرار الركود في النشاط العقاري والذي بدأ منذ أواسط العام الماضي وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين المتعاملين في السوق العقارية وسوق الأوراق المالية فقد خفت حركة البيع والشراء بصورة كبيرة خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٣ عن معدلاتها في الأعوام السابقة .

ويمكن تقسيم النشاط العقاري الى ثلاثة أوجه رئيسية تتباين من حيث تأثرها بركود النشاط العقاري .. فالعقار التجاري تعرض خلال هذه الفترة لانخفاض كبير في الأسعار عقب الارتفاع الكبير الذي شهدته الأسعار ابان أوج النشاط في سوق الأوراق المالية وتشير التقديرات الى أن أسعار القسائم العقارية للأغراض التجارية قد انخفضت بنحو ٥٠٪ منذ بداية الأزمة .. ويمكن القول أن هذا الانخفاض يعتبر اتجاها تصحيحيا ، لأسعار كانت مرتفعة بصورة مفتعلة بعوامل المضاربة ولم تكن ترتكز على أسس واقعية مرتبطة بريع العقار .

أما العقار للسكن الخاص فقد تعرضت أسعارها أيضا للانخفاض ولكن بمعدلات أقل عن معدلات انخفاض أسعار العقار التجاري وحدث معظم الانخفاض في الفترة التي تلت ظهور الأزمة مباشرة اذ ظلت الأسعار بعدها مستقرة عموما خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٣ .

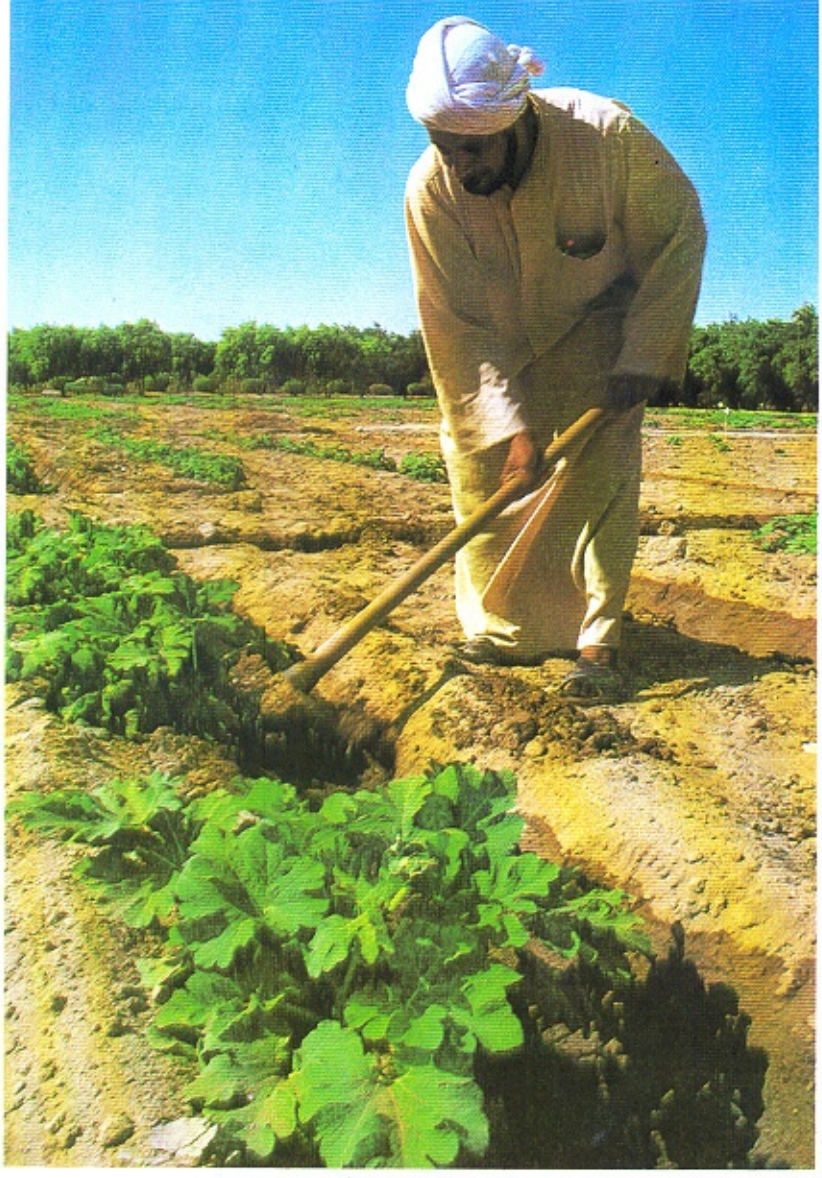

قطاع الزراعة في الكويت

وعلى العكس من ذلك ، شهدت العقارات الاستثمارية والتي تشمل الشقق والأراضي المخصصة للبناء الاستثماري رواجا واضحا حيث ارتفعت أسعارها بحوالي ٥٠٪ في الفترة التي أعقبت حدوث الأزمة حتى نهاية الربع الثالث من عام ١٩٨٣ ويعود السبب الأساسي لهذا الاتجاه التصاعدي الى استمرار الطلب على المساكن الاستثمارية خلال هذه الفترة وتوجه المستثمرين نحوها كقناة استثمارية مأمونة ذا ربع ثابت .

ويلاحظ أن النشاط التمويلي لقطاع العقار قد تباطأ خلال هذه الفترة اذ أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع زادت بنسبة ٧ر٣٪ فقط الى ٦٥٦ر٦ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ بالمقارنة مع زيادة كبيرة مقدارها ٤٢٪ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٢ .

ويمكن القول اجمالا أن تراجع النشاط العقاري كان السمة الغالبة لهذه الفترة نسبة لاستمرار الآثار السلبية لازمة سوق الأوراق المالية وعدم تهيؤ الجو الاستثماري والنفسي الملائمين لعودة النشاط بمعدلاته الطبيعية .

وفي القطاع التجاري ظهرت آثار الركود جلاء ابتداء من الربع الأخير من عام ١٩٨٢ حيث حدث تراجع نسبته ٥ر٧٪ في التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع وهو تراجع يحدث لأول مرة .. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٨٣ فقد انخفضت هذه التسهيلات بنسبة ٢ر٢٪ الى ٩٣٤ر٧ مليون دينار بالمقارنة مع زيادة نسبتها ٤ر٢٢٪ خلال الفترة نفسها من عام ١٩٨٢ مما يشير للأثر الواضح الذي تركه الركود الاقتصادي العام على القطاع التجاري .

وفي قطاع الانشاءات استمر النشاط الانشائي في القطاع العام بمعدلات جيدة حيث أن الاعتمادات المرصودة للانشاءات في الميزانية العامة للعام المالي ٨٣/١٩٨٤ شهدت زيادة نسبتها ٢ر١٤٪ مما مكن هذا القطاع من المحافظة على معدلات نشاطه خلال هذه الفترة .. أما النشاط الانشائي في القطاع الخاص فقد تعرض لتباطؤ معدلات نموه .. فقد ازدادت التسهيلات الائتمانية بنسبة ١٪ فقط خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع نسبة نمو مقدارها ١ر٣٠٪ خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٢ . ويؤكد هذا التباطؤ أن عدد رخص البناء الحديثة الصادرة للقطاع الخاص خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٣ قد انخفضت بنسبة ٥ر٢٩٪ الى ٩٤٨ رخصة بالمقارنة مع عدد ١٣٤٤ رخصة حديثة تم اصدارها خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٨٢ . وبلغت نسبة الرخص للسكن الخاص ٤٩٪ من جملة الرخص الحديثة وللسكن الاستثماري ٤١٪ بالمقارنة مع نسبة ٦٦٪ و ٥ر٢٠٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٢ مما يشير لتزايد الأهمية النسبية للبناء للأغراض الاستثمارية .

أما في القطاع الصناعي ، فقد بلغت القروض والمساهمات الممنوحة من البنك الصناعي للمشاريع الصناعية خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٣ مبلغ ٢١ مليون دينار بانخفاض نسبته ٥٪ عن جملة القروض والمساهمات الممنوحة خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٢ والتي بلغت ١ر٢٢ مليون دينار مما يشير الى تدني طفيف في معدل النشاط الصناعي .. ويؤكد هذا الاتجاه أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ قد تراجعت بنسبة ٤٪ الى ١ر١٨٦ مليون دينار بعد أن شهدت زيادة كبيرة بلغت نسبتها ٥ر٥١٪ خلال هذه الفترة من عام ١٩٨٢ .

وفي قطاع الزراعة وصيد الأسماك الذي شهد زيادة التسهيلات له بنسبة ٢٠٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٨٢ ، تراجعت هذه التسهيلات بنسبة ١١٪ خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٣ اذ تدني رصيد هذه التسهيلات من ٩ر٤٥ مليون دينار في سبتمبر ١٩٨٢ الى ٩ر٣٠ مليون دينار بنهاية سبتمبر ١٩٨٣ .

تقرير مراقبي الحسابات

بسم الله الرحمن الرحيم

الى حضرات السادة مساهمي
بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.

لقد فحصنا البيانات المالية لبيت التمويل الكويتي (شركة مساهمة كويتية) والمبينة على الصفحات من ٣٤ الى ٤٣ . لقد شمل فحصنا اجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من اجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها ضرورية . وقد حصلنا على جميع المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لاغراض التدقيق .

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بأمانة ووضوح عن الوضع المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ وعن نتائج أعمالها للسنة المنتهية بذلك التاريخ . وتتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة . في رأينا أيضاً أن بيت التمويل الكويتي يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وقد أجرى الجرد وفقاً للأصول المرعية ، وأن البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة فيما يتعلق بالبيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة . حسبما وصل اليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي للشركة على وجه قد يكون له تأثير سلبي على نشاط الشركة أو مركزها المالي .

دحمان عوض دحمان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين
ببريطانيا
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨ –
الكويت
من مطلق المسعود وشركاه

الكويت في ١٥ يناير ١٩٨٤

الميزانية العمومية

في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣

	١٩٨٣	١٩٨٢
	دينار كويتي	دينار كويتي
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٢٠ر٨٨١ر١٠٢	١١٧ر٣٥٣ر٩٥٦
تمويل للاعتمادات المستندية وعقود المرابحة	٢٦ر٦٧٦ر٣٥٤	٢٨ر٣٣٧ر٣٥٠
ودائع استثمارية لدى مؤسسات مالية اسلامية	٥ر٤٠٥ر٨٨٥	٢ر٣٦٢ر٠٤٣
مدينو معاملات المرابحة للتجارة الخارجية – مؤسسات مالية اسلامية (ايضاح ٤)	٤٠ر٣٤٢ر٧٨٢	٢٤ر٨٩١ر٤٤٤
مدينون ومدفوعات مقدما (ايضاح ٥)	١٣٢ر٦٩٤ر١٠٠	١٤١ر٨٨٩ر٢٠٣
استثمارات متاجرة في عقارات (ايضاح ٦)	٤١٦ر٦٨٦ر٠٤٦	٢٢٥ر١٢٩ر٦٨٧
بضاعة (ايضاح ٧)	١ر٥٠٣ر٥٩٨	٣ر٧١٥ر٦٦٥
مجموع الموجودات المتداولة	**٧٤٤ر١٨٩ر٨٦٧**	**٥٤٣ر٦٧٩ر٣٤٨**
مدينون متوسطو الأجل (ايضاح ٨)	٢٩ر٣٣٥ر٩٣٣	٨ر٤٧٤ر٨٧٧
استثمارات أخرى (ايضاح ٩)	٤ر٩٦٥ر٢٨٩	٤ر٠٣٦ر٣٠٥
أعمال انشائية قيد التنفيذ (ايضاح ١٠)	١٣ر٢٤٣ر٢١٠	٧ر٤٧٣ر٧٢٧
عقار وآلات ومعدات (ايضاح ١١)	**٧ر٣٠٧ر٩٥٩**	**٥ر٠٥٤ر٦٧٢**
مجموع الموجودات	**٧٩٩ر٠٤٢ر٢٥٨**	**٥٦٨ر٧١٨ر٩٢٩**
التزامات العملاء لقاء اعتمادات وكفالات وحوالات مقبولة	٣٥ر٩٠٢ر١٦٠	٢٩ر٤١٩ر٨٤٩
	٨٣٤ر٩٤٤ر٤١٨	**٥٩٨ر١٣٨ر٧٧٨**

ان الايضاحات المرفقة من ١ الى ٢٥ تشكل جزءا من هذه البيانات المالية .

احمد بزيع الياسين
رئيس مجلس الادارة

	١٩٨٣	١٩٨٢
	دينار كويتي	دينار كويتي
حسابات جارية (ايضاح ١٢)	٧٩ر٦٤٨ر٥٨٦	٧٠ر٠٥٠ر٥٠٢
حسابات الاستثمار المطلقة (ايضاح ١٣)		
حسابات التوفير الاستثمارية	٣٣٢ر٧٥٠ر٦٤٠	١٨٢ر٧٢٨ر١٦٠
ودائع استثمار محددة الأجل	٤ر٣٥٤ر٣٧٩	١٠ر٢٤٥ر٢٨٣
ودائع الاستثمار المستمرة	٢٨١ر٠٨١ر٣٨٢	٢١٠ر٠٨٧ر٧٤٢
مجموع الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار	٦٩٧ر٨٣٤ر٩٨٧	٤٧٣ر١١١ر٦٨٧
دائنون ومصاريف مستحقة (ايضاح ١٤)	٢٩ر٥٩٠ر٠٠٢	٢٥ر٥٧٠ر٧١٢
حصة المودعين المستثمرين في صافي الربح (ايضاح ١٦)	٣٢ر٦٩١ر٩٦٧	٣٢ر٩١٢ر٢٥٠
أرباح مقترح توزيعها (ايضاح ٢٢)	٣ر٧٤٠ر٢٥٥	١ر٤٩٦ر١٠٢
مجموع المطلوبات المتداولة	**٧٦٣ر٨٥٧ر٢١١**	**٥٣٣ر٠٩٠ر٧٥١**
حقوق المساهمين		
رأس المال المساهم به (ايضاح ١٧)	١٨ر٧٠١ر٢٧٤	١٤ر٩٦١ر٠١٩
أسهم منحة	–	٣ر٧٤٠ر٢٥٥
احتياطي قانوني (بضمنه علاوة اصدار بمبلغ ٤ر٣٢٨ر٠٥٤ د.ك.) (ايضاح ١٨)	١٣ر٦٧٨ر٦٩١	١٢ر٧٩٠ر٩٧٦
احتياطي عام (ايضاح ١٩)	٢ر٨٠٥ر٠٨٢	٤ر١٣٥ر٩٢٨
مجموع حقوق المساهمين	**٣٥ر١٨٥ر٠٤٧**	**٣٥ر٦٢٨ر١٧٨**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	٧٩٩ر٠٤٢ر٢٥٨	٥٦٨ر٧١٨ر٩٢٩
التزامات لقاء اعتمادات وكفالات وحوالات مقبولة نيابة عن العملاء	٣٥ر٩٠٢ر١٦٠	٢٩ر٤١٩ر٨٤٩
	٨٣٤ر٩٤٤ر٤١٨	٥٩٨ر١٣٨ر٧٧٨

بدر عبد المحسن المخيزيم
العضو المنتدب والمدير العام

حساب الأرباح والخسائر وبيان التوزيع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣

	ايضاح	١٩٨٣ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي
الايرادات			
العمليات المصرفية		٩ر٩٠٧ر٥٠٥	٤ر٠٩١ر٥٦٢
أرباح من الاستثمارات العقارية والتجارية والانشائية		٢٧ر٤١٠ر٧٨٥	٤٥ر٠٣٩ر٦٠٩
ايراد الايجارات		٤ر٠٩٢ر٩٥٩	٢ر٣١١ر٨١٠
ايرادات أخرى		٦٧١ر٨٢٥	٦٦٥ر١٦٣
		٤٢ر٠٨٣ر٠٧٤	**٥٢ر١٠٨ر١٤٤**
المصاريف			
ادارية وعامة		٦ر٠٢٧ر٥٤١	٥ر٠٨١ر٦٢٥
مخصص خسائر في شركة تابعة		٦٦٠ر٥٢٤	–
مخصص هبوط في قيمة الاستثمارات انتفت الحاجة اليه		(١ر٤٥٤ر٤١٧)	٣٤٢ر٧١٣
مخصص عام للديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها		٣١٤ر٩٩٥	٩٧٠ر٠٧٧
مخصص بضاعة متقادمة وبطيئة الحركة والخسائر المتوقعة عن عقود غير منتهية أنتفت الحاجة اليه		(١٨٨ر٢٦٦)	(١٧٧ر٧٧٣)
		٥ر٣٦٠ر٣٧٧	**٦ر٢١٦ر٦٤٢**
صافي ربح السنة		**٣٦ر٧٢٢ر٦٩٧**	**٤٥ر٨٩١ر٥٠٢**
بيان توزيع صافي الربح			
احتياطي قانوني	١٨	٨٨٧ر٧١٥	٤ر٥٨٩ر١٥٠
احتياطي عام	١٩	–	٤ر٥٨٩ر١٥٠
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	٢٠	١٥٧ر١٥١	٤١٩ر٥٠٥
مكافأة اعضاء مجلس الادارة		٦٠ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠
حصة المودعين المستثمرين في صافي الربح	١٦	٣٢ر٦٩١ر٩٦٧	٣٢ر٩١٢ر٢٥٠
حصة الاحتياطيات في صافي الربح	٢١ و ٢٢	١ر٣٦٧ر٤٨٧	١ر٣٠٦ر٦٩٤
حصة رأس المال المساهم به في صافي الربح	٢٢	١ر٥٥٨ر٣٧٧	١ر٩٩٤ر٧٥٣
		٣٦ر٧٢٢ر٦٩٧	**٤٥ر٨٩١ر٥٠٢**

ان الايضاحات المرفقة من ١ الى ٢٥ تشكل جزءا من هذه البيانات المالية .

ز – مدينون

ان المبالغ المدينة المستحقة من العملاء قد أدرجت تحت البنود الملائمة في الميزانية العمومية بعد خصم مخصص عام للديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها .

ان المدينين متوسطي الأجل هي تلك الديون التي تستحق بعد ١٢ شهراً أو أكثر من تاريخ الميزانية العمومية .

جـ – مكافأة انهاء الخدمة للموظفين

تحتسب مكافأة انهاء الخدمة للموظفين حسب مدة الخدمة المتراكمة لكل موظف كما في تاريخ الميزانية العمومية وذلك وفقاً لأحكام قانون العمل الكويتي .

٤ – مدينو معاملات المرابحة للتجارة الخارجية – مؤسسات مالية اسلامية

تمت معاملات المرابحة عبر مؤسسات مالية اسلامية تقوم بها وكالة عن بيت التمويل الكويتي لغرض تمويل الانشطة التجارية في بعض البلدان الاسلامية .

٥ – مدينون ومدفوعات مقدما

	١٩٨٣ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي
مدينو معاملات المرابحة – مؤسسات مالية دولية	٥٦ر٧٥١ر٦٨١	–
مدينون تجاريون	٧٤ر٥٠٣ر٨٨١	١٤١ر٧٨٢ر٠١١
مدينون آخرون	٦ر٥٢٦ر٤٨٢	٤ر٨٨٣ر٨٣٦
مصاريف مدفوعة مقدما	٤٤٤ر٦١٤	٤٤٠ر٩١٩
	١٣٨ر٢٢٦ر٦٥٨	١٤٧ر١٠٦ر٧٦٦
ناقصا : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	٥ر٥٣٢ر٥٥٨	٥ر٢١٧ر٥٦٣
	١٣٢ر٦٩٤ر١٠٠	١٤١ر٨٨٩ر٢٠٣

بضمن المدينين التجاريين مبلغ ٦٤ر٦١٠ر٦٣٩ دينار كويتي (١٩٨٢ – ١٣٤ر٩١٢ر١٨٩ دينار كويتي) مستحق عن مبيعات عقار وأراضي ، وفي معظم الحالات لا يجري تحويل سندات الملكية الخاصة بالعقارات المباعة بأسماء المشترين قبل تسلم المبلغ المستحق بالكامل .

٦ – استثمارات متاجرة في عقارات

	١٩٨٣ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي
مباني	٦٥ر٩٩٩ر٩٣٨	٣١ر٩٣٣ر٥٠٥
قسائم	٢٢١ر٥٧٤ر٦٩٣	١١٣ر٤٢٤ر٤٩١
اراضي غير منظمة	١٠٧ر٣٨٨ر١٦٥	٦٩ر٠٣٧ر٩٣٦
سندات عقار	٢٤ر٠٤٨ر٤٦٤	١٤ر٢٨٢ر٦٧٤
	٤١٩ر٠١١ر٢٦٠	٢٢٨ر٦٧٨ر٦٠٦
ناقصا : مخصص هبوط في قيمة الاستثمارات	٢ر٣٢٥ر٢١٤	٣ر٥٤٨ر٩١٩
	٤١٦ر٦٨٦ر٠٤٦	٢٢٥ر١٢٩ر٦٨٧

في رأي مجلس الادارة ان القيمة السوقية للاستثمارات المبينة أعلاه على أساس اجمالي ، لا تقل عن صافي المبلغ المبين أعلاه .

٧ – بضاعـة

	١٩٨٣ دينـار كويتي	١٩٨٢ دينـار كويتي
سيارات	٨٣٦ر٢٣٧	٣ر٤٧٥ر٢٦٣
مواد انشائية	٤٨٨ر٥٤٣	–
مواد غذائيـة	١٢٨ر٥١٣	٣ر٢٠٠
قطع غيـار	٥٠ر٣٠٥	٥٣ر١٧٦
بضاعة في الطريق	–	١٨٤ر٠٢٦
	١ر٥٠٣ر٥٩٨	**٣ر٧١٥ر٦٦٥**

٨ – مدينون متوسطو الأجـل

يضمن البند أعلاه مبلغ ٢٣ر٥٥٩ر٠٢٠ دينار كويتي (١٩٨٢ – ٥ر٦٣٢ر٦١٩ دينار كويتي) يستحق عن مبيعات عقارات ، وفي معظم الحالات لا يتم تحويل سندات الملكية الخاصة بالعقارات المباعة بأسماء المشترين قبل تسلم المبلغ المستحق بالكامل .

٩ – استثمارات أخـرى

	١٩٨٣ دينـار كويتي	١٩٨٢ دينـار كويتي
شركات زميلة	٢ر٢٨٣ر٦٠٠	١ر٦٣٠ر١٦٤
شركات تابعة – استثمارات	١ر١٦٠ر٥٢٤	٦٠ر٠٠٠
– حسابات جارية	–	١ر٠٥٠ر٠٠٠
شراكة محاصة في عقارات	٢٢٥ر٦٩٩	٢٢٥ر٦٩٩
شراكة محاصة في أنشطة تجارية بعد خصم المخصص	٢ر٠٦٧ر٩٩٠	١ر٤١٣ر١٥٥
	٥ر٧٣٧ر٨١٣	**٤ر٣٧٩ر٠١٨**
ناقصا : مخصص الخسائر	**٧٧٢ر٥٢٤**	**٣٤٢ر٧١٣**
	٤ر٩٦٥ر٢٨٩	**٤ر٠٣٦ر٣٠٥**

ان الشركات الزميلة هي مؤسسات اسلامية مسجلة خارج الكويت وتتراوح حصة بيت التمويل الكويتي في رأس مال هذه المؤسسات ما بين ٢ر٪ و ٢٠٪ .

تمثل الاستثمارات في شركة تابعة ١٠٠٪ (١٩٨٢ – ٦٠٪) من الاسهم في شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة) . لم تدمج البيانات المالية للشركة التابعة مع البيانات المالية لبيت التمويل الكويتي للأسباب التالية :

أ – اختلاف نشاط الشركة التابعة عن نشاط بيت التمويل الكويتي .

ب – عدم توافر البيانات المالية للشركة التابعة لسنة ١٩٨٣ حتى تاريخ اعداد هذه البيانات المالية .

جـ – ان صافي الموجودات في الشركة التابعة ليس كبيراً مقارنة مع البيانات المالية لبيت التمويل الكويتي وأن عدم ادماج البيانات المالية للشركة التابعة ليس له أثر جوهري على البيانات المالية لبيت التمويل الكويتي .

١٠ – أعمال انشائية قيد التنفيذ

	١٩٨٣ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي
مشروع المثنى	١١ر٨٦٩ر٥٧٧	٦ر٨١٧ر٨٧٠
مشروعات أخرى	١ر٣٧٣ر٦٣٣	٦٥٥ر٨٥٧
	١٣ر٢٤٣ر٢١٠	**٧ر٤٧٣ر٧٢٧**

يعتبر مشروع المثنى الاستثماري ملكاً لمساهمي بيت التمويل الكويتي ش.م.ك. حيث يتم تمويل انشاء هذا المشروع من السيولة المتوفرة من الحسابات الجارية .

١١ – عقار وآلات ومعدات

يقدر العمر الانتاجي للموجودات (عقار وآلات ومعدات) لغرض احتساب الاستهلاك على النحو التالي :

عقارات مستأجرة	٢٠ سنة
أثاث وتركيبات	٣ سنوات
آلات ومعدات	٣ سنوات
سيارات	٣ سنوات

التكلفة	أرض دينار كويتي	أعمال انشائية قيد التنفيذ للمقر الرئيسي دينار كويتي	عقارات مستأجرة دينار كويتي	أثاث وتركيبات دينار كويتي	آلات ومعدات وسيارات دينار كويتي	المجموع دينار كويتي
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢	٣ر٩٧٨ر٠٠٠	٤٠٤ر١١٥	٢٠٩ر٩٣٣	٥١٣ر٥٨٦	٨٤٤ر٠٥٤	٥ر٩٤٩ر٦٨٨
للاضافات خلال السنة	–	–	–	٢٧٥ر٧٩٦	٢٢٦ر٧٩٣	٥٠٢ر٥٨٩
للمستبعدات خلال السنة	–	–	–	–	(١٠ر٠٠٠)	(١٠ر٠٠٠)
مشروع قيد التنفيذ	–	٢ر١٤٣ر٧٦٣	–	–	–	٢ر١٤٣ر٧٦٣
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣	**٣ر٩٧٨ر٠٠٠**	**٢ر٥٤٧ر٨٧٨**	**٢٠٩ر٩٣٣**	**٧٨٩ر٣٨٢**	**١ر٠٦٠ر٨٤٧**	**٨ر٥٨٦ر٠٤٠**
الاستهلاك						
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢	–	–	١٠ر٩٣٣	٣٧١ر٨٢٠	٥١٢ر٢٦٣	٨٩٥ر٠١٦
للسنة	–	–	١٠ر٤٧٣	١٣٦ر٤٧٥	٢٤٤ر٢٨٥	٣٩١ر٢٣٣
للمستبعدات	–	–	–	–	(٨ر١٦٨)	(٨ر١٦٨)
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣	**–**	**–**	**٢١ر٤٠٦**	**٥٠٨ر٢٩٥**	**٧٤٨ر٣٨٠**	**١ر٢٧٨ر٠٨١**
صافي المبالغ الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣	٣ر٩٧٨ر٠٠٠	٢ر٥٤٧ر٨٧٨	١٨٨ر٥٢٧	٢٨١ر٠٨٧	٣١٢ر٤٦٧	٧ر٣٠٧ر٩٥٩
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢	**٣ر٩٧٨ر٠٠٠**	**٤٠٤ر١١٥**	**١٩٩ر٠٠٠**	**١٤١ر٧٦٦**	**٣٣١ر٧٩١**	**٥ر٠٥٤ر٦٧٢**

ان مشروع المقر الرئيسي والأرض المقام عليها هي ملك خالص لمساهمي بيت التمويل الكويتي ش.م.ك. ويتم تمويل انشاء هذا المشروع أيضا من السيولة المتوفرة من الحسابات الجارية .

١٢ – حسابات جارية

ان جاري الحساب الدائن هو وديعة تحت الطلب ، لا يستحق العميل عليها أي ربح ولا يتحمل أية خسارة ، ويلتزم بيت التمويل الكويتي دائما بدفع كامل الرصيد عند الطلب ، ويأذن العميل لبيت التمويل بالتصرف في جاري حسابه الدائن بالأوجه التي تراها الادارة .

١٣ – حسابات الاستثمار المطلقة

تتكون حسابات الاستثمار المطلقة من الآتي :

أ – حسابات التوفير الاستثمارية

ب – ودائع استثمار محددة الأجل (لمدة سنة واحدة) .

جـ – ودائع استثمار مستمرة (لمدة سنة واحدة تجدد تلقائيا ما لم يخطر العميل رغبته بعدم التجديد بثلاثة أشهر من استحقاقها) .

وفي جميع الحالات تشارك حسابات الاستثمار المطلقة في الارباح أو الخسائر وبالنسب التي يعلنها مجلس الادارة ، بناء على النتائج المحققة في نهاية السنة المالية .

١٤ – دائنون ومصاريف مستحقة

	١٩٨٣ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي
دائنون	٢٧ر٩٨٢ر٩٨٤	٢١ر٤٦٨ر٥٧٤
تأمينات من مشتري عقارات	–	٣ر١٠٧ر٣٢٨
مصاريف مستحقة	١ر٦٠٧ر٠١٨	٩٩٤ر٨١٠
	٢٩ر٥٩٠ر٠٠٢	**٢٥ر٥٧٠ر٧١٢**

١٥ – أساس توزيع الأرباح

في السنوات السابقة ، وطبقا لعقد التأسيس وعقود الاستثمار ، كان يستقطع ٢٠٪ من صافي الأرباح السنوية وتحول الى حساب الاحتياطي القانوني وحساب الاحتياطي العام .

أما في السنة المالية المنتهية في ١٩٨٣/١٢/٣١ م ، فقد تم فقط تحويل مبلغ ٨٧٨ر٧١٥ دينار – ويمثل ٢ر٤٪ من صافي الربح – الى الاحتياطي القانوني ، ولم تحول أية مبالغ الى الاحتياطي العام .

١٦ – حصة المودعين المستثمرين في صافي الربح

	١٩٨٣ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي
	٣٢ر٦٩١ر٩٦٧	**٣٢ر٩١٢ر٢٥٠**

ان حصة المودعين المستثمرين في صافي الربح قد أحتسبت على أساس النسب التالية كما حددها مجلس الادارة :

	١٩٨٣	١٩٨٢
حسابات التوفير الاستثمارية	٥٪	٨ ٪
ودائع استثمار محددة الأجل	٦ر٦٦٧٪	١٠ر٦٥٪
ودائع الاستثمار المستمرة	٧ر٥٪	١٢٪

١٧ – رأس المال المساهم به

خلال السنة زيد رأس المال المصرح به من ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ دينار كويتي الى ١٨٫٧٥٠٫٠٠٠ دينار كويتي .
كما زيد خلال السنة رأس المال المكتتب به والمدفوع على النحو التالي :

	دينار كويتي
الرصيد في ١ يناير ١٩٨٣	١٤٫٩٦١٫٠١٩
أسهم منحة (٢٥٪)	٣٫٧٤٠٫٢٥٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣	**١٨٫٧٠١٫٢٧٤**

في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ كانت هناك ٣٨٫٩٨١ سهما لم يكتتب بها زاد عددها عند اصدار أسهم زيادة رأس المال في عام ١٩٨٢ الى ٤٨٫٧٢٦ سهما نتيجة لأسهم المنحة في عام ١٩٨٣ .

١٨ – الاحتياطي القانوني

	١٩٨٣ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	١٢٫٧٩٠٫٩٧٦	٣٫٨٧٣٫٧٧٢
علاوة اصدار أسهم	–	٤٫٣٢٨٫٠٥٤
المحول هذه السنة	٨٨٧٫٧١٥	٤٫٥٨٩٫١٥٠
الرصيد في نهاية السنة	**١٣٫٦٧٨٫٦٩١**	**١٢٫٧٩٠٫٩٧٦**

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة حول لحساب الاحتياطي القانوني مبلغ ٨٨٧٫٧١٥ دينار كويتي وبذلك أصبح الرصيد الاجمالي يمثل ٥٠٪ من رأس المال .

ان علاوة الاصدار غير قابلة للتوزيع .

١٩ – الاحتياطي العام

	١٩٨٣ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	٤٫١٣٥٫٩٢٨	١٫٦٩٤٫٧٢٩
الزكاة المدفوعة خلال السنة	(٥١٦٫٤٥٥)	(٢١٣٫٠٤١)
المحول من أرباح السنة	–	٤٫٥٨٩٫١٥٠
حصة رأس المال في صافي الأرباح (ايضاح ٢٢)	(٨١٤٫٣٩١)	١٫٨٠٥٫٣٤٥
أسهم منحة	–	(٣٫٧٤٠٫٢٥٥)
الرصيد في نهاية السنة	**٢٫٨٠٥٫٠٨٢**	**٤٫١٣٥٫٩٢٨**

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة قرر مجلس الادارة عدم تحويل عشرة في المائة من صافي ربح السنة لحساب الاحتياطي العام .
ليست هناك قيود على توزيع هذا الاحتياطي .

٢٠ – مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

احتسب المخصص العائد لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي على النحو التالي :

	١٩٨٣ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي
صافي ربح السنة	٣٦ر٧٢٢ر٦٩٧	٤٥ر٨٩١ر٥٠٢
ناقصا : المحول الى الاحتياطي القانوني	٨٨٧ر٧١٥	٤ر٥٨٩ر١٥٠
حصة المودعين في صافي الربح	٣٢ر٦٩١ر٩٦٧	٣٢ر٩١٢ر٢٥٠
	٣٣ر٥٧٩ر٦٨٢	٣٧ر٥٠١ر٤٠٠
صافي الربح الخاضع للمخصص	٣ر١٤٣ر٠١٥	٨ر٣٩٠ر١٠٢
٥٪ من صافي الربح الخاضع للمخصص	١٥٧ر١٥١	٤١٩ر٥٠٥

٢١ – حصة الاحتياطيات في صافي الربح

حيث أن أرصدة الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام تمثل جزءاً من الأموال المستثمرة فانها تستحق حصة من صافي الربح أو الخسارة تحتسب بذات النسبة التي يحصل عليها رأس المال . ان هذه الحصة من صافي الأرباح تحتسب على أساس أرصدة الاحتياطيات في نهاية السنة .

٢٢ – أرباح مقترح توزيعها

احتسبت حصة رأس المال المكتتب به في صافي أرباح السنة بنسبة ٨ر٣٣٣٪ (١٩٨٢ – ١٣ر٣٣٣٪) وقد بلغت ١ر٥٥٨ر٣٧٧ دينار كويتي (١٩٨٢ – ١ر٩٩٤ر٧٥٣ دينار كويتي) . وذلك وفقاً لما اعتمده مجلس الادارة .

ويوصي مجلس الادارة بالموافقة على دفع حصة أرباح نقدية بنسبة ٢٠٪ (١٩٨٢ – ١٠٪) مع تغطية الفرق من حساب الاحتياطي العام .

	١٩٨٣ دينار كويتي	١٩٨٢ دينار كويتي
حصة رأس المال المساهم به في صافي الربح	١ر٥٥٨ر٣٧٧	١ر٩٩٤ر٧٥٣
حصة الاحتياطيات في صافي الأرباح (ايضاح ٢١)	١ر٣٦٧ر٤٨٧	١ر٣٠٦ر٦٩٤
المحول من (الى) حساب الاحتياطي العام (ايضاح ١٩)	٨١٤ر٣٩١	(١ر٨٠٥ر٣٤٥)
الأرباح المقترح توزيعها	**٣ر٧٤٠ر٢٥٥**	**١ر٤٩٦ر١٠٢**

٢٣ – التزامات طارئة

كانت هناك في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ التزامات طارئة لقاء رأس مال غير مستدعي في شركات زميلة قدره ١ر٢٢١ر٨٥٥ دينار كويتي (١٩٨٢ – ٧٨٧ر١٨٠ دينار كويتي) .

٢٤ – التزامات رأسمالية

صادق مجلس الادارة على انفاق رأسمالي مستقبلي لم يدرج في هذه البيانات المالية يبلغ ٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دينار كويتي (١٩٨٢ – ٢٥ر٠٠٠ر٠٠٠ دينار كويتي) .

٢٥ – أرقام المقارنة

جرى تعديل بعض أرقام المقارنة لعام ١٩٨٢ لتتفق مع تبويب بنود السنة الحالية .

فروع بيت التمويل الكويتي

١ – فرع الجهراء : الجهراء – خلف الجمعية بناية حمد مبارك العبار
تلفون : ٧٧٥٣٢٥ – ٧٧٥٣٢٦

٢ – فرع الرقة : الرقة – جمعية الرقة التعاونية
تلفون : ٩٤١٥٨٢ – ٩٤١٥٨٣

٣ – فرع الشرق : الشرق – دوار العاقول – بناية عبد الرحمن الرافعي
تلفون : ٤٢٦٥١١ – ٤٢٦٥٣٦

٤ – فرع الفحيحيل : الفحيحيل – شارع الدبوس – بناية عبد الله جاسم الدبوس
تلفون : ٩١١٩٠٤ – ٩١٣٤٠٠

٥ – فرع الفروانية : الفروانية – الطريق الدائري السادس بجوار الهيئة العامة للاسكان
تلفون : ٧٤٦٠٥٣ – ٧٤٦٠٥٤ – ٧٤٦٠٥٧

٦ – فرع فيلكا : فيلكا – شارع فيلكا – مقابل مركز شباب فيلكا بناية أحمد ربيع محمد
تلفون : ٧٩٠٢٦٧ – ٧٩٠٢٦٩

٧ – فرع الفيحاء : الفيحاء – جمعية الفيحاء التعاونية
تلفون : ٢٥٢٠١٧٤ – ٢٥٢٠١٧٥ – ٢٥٢٠١٧٦

٨ – فرع السالمية : السالمية – جمعية السالمية التعاونية
تلفون : ٦٢٤٣٥٠ – ٦٢٤٥٣٦ – ٦٢٤٩٥٨

٩ – فرع حولي : حولي – شارع بيروت – قرب بنك برقان .
تلفون : ٢٥٤٤١٤٣ – ٢٥٤٤١٦٢

١٠ – فرع مجمع الوزارات : مبنى مجمع الوزارات
تلفون : ٤٣٦٢٠٣ – ٤٣٩١٧٦

بيت التمويل الكويتي

المقر الرئيسي - شارع أحمد الجابر - مركز عماد التجاري
تلفون: ٢٤٤٥٠٥٠ (عشرة خطوط) ٢٤٤٥٠٧٠ (عشرة خطوط)
ص.ب: ٢٤٩٨٩ الصفاة - الكويت
تلكس: ٢٣٣٣١ KT - برقيا: بيتمال

تصميم وطباعة : فهد المزرق - كويت